

كتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد و ایرة المعارف اسلامی

علوم اللغة (٥١)

دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات في السنة
كتاب دوري

١٩٩٩

العدد الأول

المجلد الثاني

رئيس التحرير

أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

مدير التحرير

أ.د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

نائباً رئيس التحرير

أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)

أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢) أ.د. عبده على الراجحي (الاسكندرية)

أ.د. حسن حمزة (ليون ٢) أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)

أ.د. حمزة المزينى (الرياض) أ.د. مائفرد فويدخ (أمستردام)

أ.د. رثيف جورج خورى (ميدبرج) أ.د. محمد عونى عبد الرؤوف (عين شمس)

أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) أ.د. محمود الطنناحى (حلوان)

أ.د. فولفديترش فيشر (ارلانجن) أ.د. مصطفى مندور (بنها)

الناشر

دار غريب

القاهرة

شماره ثبت ٩٠٨٢٨

تاريخ ١٥/١٢/١٣٨٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة كتاب دوري

مج ٢، ع ١ ١٩٩٩

٢) حقوق الطبع والنشر محفوظة : ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أجزائه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزاله في أى شكل من أشكال نظم استخراج المعلومات ، إلا بموافقة كتابي من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوي :

- ٨ جنيه مصري (داخل جمهورية مصر العربية)
- ٨ دولاراً أمريكياً (خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

معر العدد :

- ٢ جنيه مصري (داخل جمهورية مصر العربية)
- ٢ دولاراً أمريكياً (خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

أبعاد خاصة للطلبة

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ - جمهورية مصر العربية

تليفون ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

المحتويات

الصفحة	البحوث:
٩	لفظ الله دراسة فى التأصيل المعجمى فى السامية والخصائص المورفولوجية والتركيبة والدلالة د. محمد رجب الوزير
٦٩	دور السياق فى تقدير مرجع الضمير فى الدراسات اللغوية والقرآنية د. محمد أحمد خضير
١٠٣	أثر التغير الدلالى فى ظهور الترادف د. طيبة صالح الشذر مركز بحوث وتطوير علوم ١٨٠
	القلب المكانى فى الموروث اللغوى د. أحمد مطر العطية
٢١٧	تبسيط استخدام اللغة العربية: الضعف اللغوى والإصلاح د. عوض بن حمد القوزى
٢٤٦	المصدر الصناعى فى الصحافة المصرية (١٩٩٦ - ١٩٩٨) دراسة صرفية دلالية د. عزة عبد الحكيم عبد الفتاح
٣١٥	كتاب «علم النص» لتوين أ. فان دايك د. سعيد حسن بحيرى

اثر التغير الدلالي في ظهور الترادف

د. طيبة صالح الشذر
جامعة الكويت

(١)

مقدمة في التغير الدلالي :

يمثل الترادف مشكلة كانت وماتزال موضع خلاف طويل ومثار جدل كثير بين الدارسين فقد ذهب اللغويون في أمرها مذاهب شتى وتعددت آراؤهم في النظر إلى هذه الظاهرة من حيث تعريفها وتفسيرها ومن حيث الجواز والإنكار في وقوعها وما ترتب عليهما ، فالذين يقولون منهم بالترادف يرونه فضيلة للعربية تفخر بها على غيرها ، ودليلاً على سعتها وغناها وثراء مفرداتها في الإنابة والتعبير . في حين يعدّه آخرون مجالاً لثلب العربية والطعن فيها ، فيتهمونها بالإسراف في المفردات ويغمزونها بإفراط لا ضرورة له ، حتى ذهب بعضهم إلى وصم العربية بأنها لغة لا تعرف تحديد الألفاظ ولا الصفات . وقال آخرون إن هذه الظاهرة تنافي حكمة الوضع في اللغات فشدّدوا النكير عليها . وما أكثر التهم والأقاويل التي وجهت إلى العربية بسبب وقوع الترادف وكثرته فيها . شغل الدارسون كثيراً بالتصنيف في الألفاظ المترادفة والتسابق إلى جمعها ، وغلب عليهم القول بالجواز والإنكار دون تحليل هذه الظاهرة أو استقصاء معالمها ومعرفة حقيقتها . وبعد فليس الغرض من هذا البحث إثبات

الترادف أو نفيه بقدر ماهو دراسة لغوية تعتمد على التحليل الدلالى ، وتقوم على التسبع والاستقصاء من أجل وضوح غوامض هذه الظاهرة اللغوية والكشف عن طبيعتها وبيان حقيقتها فى ضوء فكرة التغير الدلالى .

الترادف ظاهرة دلالية تتعلق بالمعنى وما يكتنفه من أشكال وغموض ، والمعنى هو المشكلة المركزية فى اللغة كما هو معروف عند الباحثين إذ أنه يصعب فى كثير من الأحيان توجيه دلالات الألفاظ وتحديد ما تشير إليه بدقة ، لتعلق ذلك بالعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية وبسبب تغير المعنى وتطوره باختلاف الزمان والمكان وتبعاً للاستعمال ، فى ضوء متابعة التطور الدلالى للألفاظ والكشف عما يعترىها من تغير دلالى ونعنى به تغير معانى الكلمات فى نمو اللغة وأطوارها التاريخية^(١) ويشبه بعض الدارسين المحدثين اللغة فى هذه الناحية بالكائن الحى فى نشأته ونموه وتطوره^(٢) فاللغة كاية ظاهرة اجتماعية عرضة للتطور فى مختلف عناصرها : أصواتها وقواعدها ودلالاتها ، وإن تطورها هذا يجرى وفق اتجاهات عامة وفى نماذج رئيسية ، وليس تبعاً للأهواء والمصادفات وليس فى قدرة الأفراد أن يوفوا تطور لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص^(٣) ذلك أن اللغة ليست جامدة بحال من الأحوال على الرغم من أن تطورها قد يبدو بسيطاً فى بعض الأحيان ، وتغير المعنى ليس سوى جانب من جوانب التطور اللغوى الذى يتم ضمن طبيعة اللغة الخاصة . فلاشئ ثابت أو مستقر فيها بصورة تامة ، فكل صوت وكل كلمة أو تعبير أو أسلوب يكون شكلاً أو صورة متغيرة ببطء ، بقوة غير مرئية أو مجهولة ، وتلك هى حياة اللغة^(٤) .

(١) دلالة الألفاظ : د. إبراهيم أنيس ص ١٢٣ .

(٢) لحن العامة والتطور اللغوى ، د. رمضان عبد الثواب ص ٣٠ .

(٣) اللغة والمجتمع : د. وافي ص ٩١ .

(٤) دور الكلمة فى اللغة ، استيفن أولمان ص ١٥٣ .

وليست سنة التطور اللغوى مقصورة على أصوات المفردة أو أبنيثها أو على العناصر النحوية ، بل يلحق معانيها أيضاً . فقد أثبت علم اللغة الحديث أن اللغة فى تطورها الدلالى كما هى عليه فى تطورها الصوتى تسير وفق اتجاهات عامة فى نماذج رئيسية تمكن الدارسون من تحديد معالمها وتعريف مظاهرها، حتى انتهوا إلى ماسمونه (بقوانين المعنى) وإن كانت هذه القوانين ومايزال بها حاجة إلى مزيد من البحوث قبل الحكم على صحتها ومدى أطرادها حكماً سليماً^(١) .

إن التغير فى معنى الكلمات غالباً ما يحدث بالتدرج بحيث لا يمكن للمرء أن يكتشف أو يتبين الخطوات المختلفة لعملية التغير . وسبب تغير المعنى يماثل التغيرات الصوتية ، وهذا بسبب الاستعمال للغة من الماضى إلى الحاضر ، وانتقال اللغة من جيل إلى جيل يعد من العوامل المهمة فى تغير المعنى وتطوره، وتيسير حدوثه^(٢) هذا ومن الواضح أن أسباب تغير المعنى كثيرة وغير محددة ، ولقد ميز باحث من المتخصصين بعلم الدلالة ما لا يقل عن واحد وثلاثين احتمالاً مسبباً لتغير المعنى ، ثم ذكر من بعد ذلك أن عملية تغير المعنى مسألة صعبة ومعقدة وبعضها فريد من نوعه ، إذ يعتمد على النظر إلى الأصل التاريخى للكلمة ، وعلى الرغم من ذلك يمكن استنباط عدة أسباب مهمة لتغير المعنى وتتمثل هذه الأسباب فى أسباب لغوية وتاريخية واجتماعية ونفسية وفى التأثير الأجنبى والحاجة إلى اسم جديد^(٣) .

ولقد أورد المحدثون أمثلة كثيرة لتطور الدلالة فى مختلف اللغات ، ولاحظوا أن هذا التطور غالباً ما يكون فى الانتقال من المعانى المادية الحسية إلى

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٨٢ - ١٨٧ وينظر لحن العامة فى ضوء الدراسات الحديثة د. عبد العزيز مطر ٢٧٩ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٩٣ .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ص ١٩٧ - ٢١٠ .

المعنوية المجردة . ومما لاشك فيه أن التغير الدلالي قد وقع فى اللغة العربية قديماً وحديثاً كما وقع فى غيرها من اللغات ، فمعانى الألفاظ التى كانت مستخدمة فى العصر الجاهلى لم تبقى جامدة على حالها بعد الإسلام . بل لحقها تغير قليل أو كثير . . . وهذا ما حدث فى العصور التى تلت بعد ذلك أيضاً ، نتيجة تطور المجتمعات والحاجة ، وإضفاء معان جديدة على كلمات قديمة ، وفاءً بحاجات الحياة المتطورة^(١) . ولعل من الأمثلة الواضحة على التطور الدلالي فى العربية ما أصاب ألفاظاً من تغير فى معانيها بعد ظهور الإسلام وما اكتسبته من معان جديدة ، ومن ذلك ألفاظ الصلاة والصوم والحج والزكاة والكفر والمسلم والمؤمن والمنافق والشرك وغيرها^(٢) .

وهناك ألفاظ أخرى انتقلت دلالتها من المجال المادى إلى المجال المعنوى المجرد كالشرف والعقل والمجد والبحث والاقتباس والإدراك والوعى والروح والفضل^(٣) . فكل هذه الألفاظ فى الأصل تدل على معان حسية ومدلولات مادية . هذا وقد أشار اللغويون القدامى إلى التغير الدلالي الذى لحق طائفة من الألفاظ ونصوا عليه صراحة ، إلا أنهم فى تعليلهم لحدوث هذه الظاهرة عدّوا ما حدث بعد عصور الاحتجاج مولداً ، أو لحناً مع أن الظاهرة واحدة ومن الألفاظ التى تطورت دلالتها ونص على ذلك القدماء ، ومن ذلك ما ذكره الجوهري : (والحميم الماء الحار والحميمة مثله ، وقد استحمت إذا اغتسلت به ، هذا هو الأصل ، ثم صار كل اغتسال استحماماً بأى ماء كان)^(٤) ومنه أن : (أصل العقر ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف ، وهو قائم . . . ثم اتسع فى

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٢٧٩ .

(٢) الصحاح فى فقه اللغة ، ابن فارس : ص ٧٨ - ٨١ ، وانظر : الزهر للسيوطى : ج ١ ص ٢٩٤ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد مبارك : ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٤) الصحاح مادة (حمم) : ج ٥ ص ١٩٠٥ .

العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك^(١) . وعن ابن الإعرابى أنه (إذا كانت فى السرة نفخة فهى بجرة ، وإذا كانت فى الظهر فهى عجرة ، قال : ثم ينقلان إلى الهموم والأحزان)^(٢) . وقال ابن الأثير : (الرمة بالضم : قطعة حبل يشد بها الأسير أو القاتل الذى يقاد إلى القصاص أى يسلم إليهم بالحبل الذى شد به تمكيناً لهم منه لئلا يهرب ، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا أخذت الشئ برمته أى كله)^(٣) . وقال الجوهري فيه (أصله أن رجلاً دفع إلى رجل بغيراً بحبل فى عنقه ، فقبل ذلك لكل من دفع شيئاً بحملته)^(٤) . ومن ذلك ما نص عليه ابن دريد فى جملة ألفاظ منها (النجمة طلب الغيث ثم كثر فصار كل طلب انتجاعاً ، والمنيحة أصلها أن يعطى الرجل الناقة أو الشاة فيشرب لبنها ويجتز وبرها وصوفها ثم صارت كل عطية منيحة . . . والوغى اختلاط الأصوات فى الحرب ثم كثر ذلك فصارت الحرب وغى . . .)^(٥) ومثل هذا كثير من الألفاظ التى نص القدامى على تطور معانيها واتساع دلالتها نتيجة كثرة الاستخدام اللغوى . وقد عقدوا له بعض الأبواب والفصول من كتبهم ، وقد تعرض ابن دريد لهذا الموضوع فى : (باب الاستعارات)^(٦) ، وجعله ابن فارس فى : باب القول فى أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها^(٧) .

وعلى الرغم من اعتراف القدامى بهذا التغير الدلالى ، فإنهم قصره على حقبة بعينها ، ورفضوا كل تغير فى المعنى حدث من بعد ذلك ، فوقف

(١) اللسان مادة (عقر) : ج ٤ ص ٥٩٣ - انظر الترتيب الهجائى .

(٢) اللسان مادة (بجر) : ج ٥ ص مادة بجر .

(٣) اللسان مادة (رعم) .

(٤) الصحاح مادة (رعم) .

(٥) جمهرة اللغة ، ابن دريد : ج ٣ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٦) جمهرة اللغة ، ابن دريد : ج ٣ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٧) الصحاح : ص ٩٥ .

معظمهم من هذا التغير موقفاً معارضاً وشددوا على إنكار هذا التجديد فى المعنى بدافع الحرص على سلامة اللغة والحفاظ عليها ، ومن أجل تنقيتها لئلا تفسد ، ومراعاة لمبدأ الصحة اللغوية والفصاحة فيها ، ولم يكن لهذا الموقف أن يؤثر فى الحركة الدائبة لتطور دلالة الألفاظ^(١) .

وقد استوجبت هذه النظرة أن يتمسك هؤلاء اللغويون فى الغالب بالدلالة القديمة للكلمة أو المعانى الأصلية للألفاظ كما سجلتها المعجمات أول مرة فى عهد فيما تعارفوا عليه بعصور الاحتجاج اللغوى . فقد ذهب ابن فارس إلى أن أى تغير يحدث فهو موقف على ماسمع ، إذ عقب على طائفة من الألفاظ التى تغيرت معانيها والتى سبق ذكر طائفة منها فيما تقدم بقوله : (وكل ذلك عندنا توقف على ما احتجاجنا له ، وقول هؤلاء : « إنه كثر حتى صار كذا » فعلى ما فسرناه من أن الفرع موقف عليه ، كما أن الأصل موقف عليه)^(٢) . ولاشك أن هذا الموقف كان بسبب تلك الحدود الزمانية والمكانية التى وضعوها فى أخذ اللغة والتى ينتهى عندها قبول الاستعمال الجديد ، وهو مما يتفق مع نظرية التوقيف التى قال بها ابن فارس فى نشأة اللغة ، تلك النظرية التى تتعارض مع مبدأ نظرية التغير الدلالى أساساً ، وقد أدت هذه النظرة بالقدامى إلى قصر دلالة الألفاظ على حقبة معينة لم يتعدوها إلى سواها ، فكان الواحد منهم ينقل عن الآخر تلك المعانى على تفاوت الزمان والمكان ، لا كما هى مستعملة فى عصره . ولم يهتموا بما طرأ على دلالة الألفاظ من تطور ولم يعترفوا به بعد هذه الحقبة من الزمن ، بل أنكروا ذلك أحياناً ورفضوا الأخذ به فى أغلب الأحيان ، وما حركة تنقية اللغة وما عرف عن أصحابها من تشدد إلا تعبير واضح عن هذا الموقف إزاء ظاهرة التغير الدلالى والوقوف بوجهها بجانب

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ص ٢٧٩ .

(٢) الصحاحى : ص ٩٦ .

ما كان من موقف أصحاب كتب لحن العامة الذين رفضوا هذا التطور أيضاً وراحوا يستنكرونه ويصوبونه معولين في ذلك على الدلالة الأصلية للألفاظ . وقد ذهب هؤلاء إلى أن يصفوا هذا التغير الدلالي باللحن والخطأ ، أو المولد والمحدث ، أو الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها أو عما يصفه الناس غير موضعه أو بالمزال والمفسد وما إلى ذلك من التسميات التي أطلقوها عليه . وقد أحصى الدكتور عبد العزيز مطر في كتاب أدب الكاتب اثنين وثلاثين استعمالاً تغير مجال استعمالها عما ورد عن العرب وذكر ابن قتيبة معانيها الأصلية^(١) . وجمع أيضاً من خلال المواد المختلفة في كتاب « تقويم اللسان » تسعاً وخمسين مادة ذكرها ابن الجوزي من أخطاء العامة في دلالة الألفاظ وبعد تصنيفها تبين له أن التغير في المعنى قد تم في أحد الاتجاهات الثلاثة تخصيص العام وتعميم الخاص ، وتغير مجال الدلالة^(٢) ، وهذه الاتجاهات من أهم مظاهر التغير الدلالي . إن نظرة القدامى إلى اللغة بتلك الحدود القائمة على أساس الزمان المعين والمكان المخصوص ، هي إحدى الأسباب التي نجم عنها فقدان تدوين الألفاظ والدلالات المتطورة لهذه الألفاظ وعدم تتبع ظاهرة التغير الدلالي للألفاظ .

والمحدثون من اللغويين العرب لهم ملاحظات حول موقف القدامى في نظرتهن إلى اللغة وتحديد زمان الاحتجاج ومكانه ، وأيضاً موقفهم من ظاهرة التغير الدلالي . هذا ما بينه بعضهم حين عرض لمبدأ التطور في اللغة وموقف الأقدمين من هذه الحقبة اللغوية . فقد ذكر د. إبراهيم السامرائي كثيراً من المآخذ المهمة والنتائج التي نجمت عن موقفهم هذا بسبب إنكارهم لتطور اللغة

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٦٣ .

(٢) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٩٦ - ١٩٩ وينظر تقويم اللسان لابن الجوزي : ص

٦٥ مقدمة المحقق .

وما ترك من آثار ومصاعب فى الدراسة اللغوية التاريخية وفى تتبع مراحل تطورها . حيث يقول : (ومن نقص الأدوات عندنا لمعرفة اللغة معرفة علمية ، أن كتب اللغة لا تشير إلى اللفظة المفردة وطرائق استعمالها عبر العصور ، وذلك أن أصحابها مقلدون فى بحثهم اللغوى للفكرة الأولى التى قيدت الفصاحة والبلاغة بحقبة معينة لا تتعداها إلى غيرها^(١) . ويرى د. إبراهيم أنيس أن اللغويين الأقدمين قصروا السليقة اللغوية على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها على بيئة معينة ، فنشأ فى مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان^(٢) . ويقول تمام حسان إن نظرة القدماء فى حصر اللغة بزمان ومكان معينين وما كان من إنكارهم للتطور اللغوى ، قد قادت التفكير اللغوى فيما بعد إلى المعيارية ، ذلك أن مثل هذه النظرة قد فرضت قاعدة من مرحلة معينة على مثال مرحلة أخرى^(٣) وقد أدت هذه النظرة المحافظة إلى ضياع كثير من الأسباب لمعرفة تطور دلالة الألفاظ بحسب تباين الزمان والمكان وذلك باستثناء تلك الحقبة المعهودة التى قيدوا بها دلالة الألفاظ ووقفوا عندها ، وعلى الرغم من هذه النظرة وهذا المنهج المتشدد نجد أحياناً من أشار إلى هذا التطور اللغوى بشكل ما أو اضطر إلى الاعتراف به على جهة التأويل أو محاولة تخريبه والتماس سبب له .

وعلى أية حال إن هذا الذى عدوه لحنا ماهو إلا تطور لغوى من وجهة نظر علم اللغة الحديث ، وهذا التطور لا يحدث اتفاقاً ولا يتم بطريقة عشوائية ، بل ينبجم عن عوامل ما تزال بكل لغة حتى تخرج بها من حال إلى حال^(٤) .

(١) التطور اللغوى التاريخى د. إبراهيم السامرائى ص ٢٩ .

(٢) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص ٣٦ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ١٩٠ .

(٤) لحن العامة والتطور اللغوى ص ٣٣ .

هذا وقد درس المحدثون أسباب التطور اللغوى وبينوا عوامله وذكروا ملامحه ومظاهره والذي يعيننا من هذا التطور كله ، التغير الدلالى خاصة لتعلقه بظاهرة الترادف .

يرى علماء اللغة المحدثون أن الألفاظ تتطور فتكتسب من المعانى اشباهاً جديدة لم تكن لها من قبل ، وأن اللفظة تحيا حياة متجددة ، وهى أبدأ فى تغير فى دلالاتها وفى طرائق استعمالها . وقد استطاع اللغويون المحدثون بعد طول نظر فى ما يطرأ على المعانى من تغيرات أن يحصروا التطور الدلالى فى مظاهر رئيسة تصدق ، على جميع اللغات أهمها^(١) :

١ - تخصيص العام أو التضييق فى المعنى : وهو أن تقصر الدلالة العامة للفظ على بعض أجزائها فيضيق شمولها بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء أقل عدداً مما كانت عليه الكلمة فى الأصل . وذلك نحو كلمة meat الانكليزية التى كانت تعنى « الطعام » ثم تخصصت فى الدلالة على اللحم^(٢) ومثل هذه فى العربية كلمة « السبت » التى كانت فى أصل معناها تعنى الدهر ، ثم تخصصت معناها بأحد أيام الأسبوع^(٣) . ونحوها ألفاظ الصلاة والحج التى تخصصت دلالتها بعد ظهور الإسلام بعد أن كانت تدل على معان عامة . وقد أفرد السيوطى لهذا الضرب من التغير الدلالى فصلاً لما وضع فى الأصل عاماً ثم خص فى الاستعمال ببعض أفرادها ، وضرب له الأمثلة^(٤) . وقد يقع التخصيص نتيجة حذف المضاف

(١) ينظر دلالة الألفاظ ص ١٥٢ - ١٦٧ وعلم اللغة للسمران : ص ٣٠٥ - ٣١١ ولحن العامة فى ضوء

الدراسات اللغوية الحديثة : ٢٨١ - ٢٨٨ ودور الكلمة فى اللغة ١٦٢ ودلالة الألفاظ العربية وتطورها

د. مراد كامل ٢٥ - ٢٨ واللغة لفندريس ٢٥٦ .

(٢) دلالة الألفاظ ص ١٥٤ .

(٣) الزهر ج ١ ٤٢٧ .

(٤) الزهر ج ١ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

إليه أو الصفة ومثاله لفظ « الدنيا » وأصله الحياة الدنيا . والتخصيص يعد أوسع من التعميم وأكثر وروداً فى تغير دلالة الألفاظ .

٢ - تعميم الخاص أو توسيع المعنى : وهو بأن يتوسع فى معنى اللفظ ومفهومه فينقل من معناه الخاص الذى يدلّ عليه إلى معنى عام شامل ، فتتقل دلالة الكلمة من معناها الخاص إلى معنى أشمل وأعم من ذلك ، وتعميم الدلالة أقل شيوعاً فى اللغات من تخصيصها ، وأقل أثراً فى تطور الدلالات وتغيرها . ويمثل ستيفن أولمان لهذا الضرب من التطور الدلالى بالكلمة الانكليزية (arrive) التى كانت تعنى الوصول إلى الميناء أو الشاطئ ، ثم صارت تعنى مجرد الوصول بأية وسيلة^(١) . ومثلها الكلمة الانكليزية (barn) التى كانت تدل فيما مضى على « مخزن الشعير » فأصبحت تدل الآن على كل مخزن من أى نوع من أنواع الحبوب ، وعلى مخزن ماسوى الحبوب أيضاً^(٢) ومن أمثلة التعميم فى العربية أن كلمة البأس فى أصل معناها كانت خاصة بالحرب ثم صارت تطلق على كل شدة^(٣) ، وأن أصل الورد إتيان الماء ثم صار إتيان كل شئ ورداً^(٤) . والنجعة أصلها طلب الغيث ، ثم عمت فى كل طلب^(٥) وقد عقد السيوطى لهذا الضرب من الألفاظ فصلاً خاصاً سماه « فيما وضع فى الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً »^(٦) ورد فيه الكثير من الأمثلة على ذلك .

٣ - تغير مجال الدلالة : وهو أن ينتقل اللفظ من مجال دلالاته إلى مجال دلالة

(١) دور الكلمة فى اللغة ١٦٢ .

(٢) علم اللغة للسعران ٣٠٩ .

(٣) المزهر ج ١ ٤٣١ .

(٤) الصحاح ص ٩٦ .

(٥) المزهر ج ١ ص ٤٢٩ - ٤٣٢ .

(٦) المزهر ج ١ ٤٢٩ - ٤٣٣ .

أخرى لعلاقة أو مناسبة واضحة بين الداليتين . ويجرى هذا النوع من التغير الدلالي على سبيلين هما :^(١)

أ - الاستعارة : وذلك بأن يتنقل مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين وقد وضحه ستيفن أولمان بقوله : (إننا حين نتحدث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالاً مجازياً . أما الذى سوغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذى ينفذ الخيط من خلاله)^(٢) .

والاستعارة من سنن العرب كما يقول ابن فارس^(٣) . وقد حفل بها وبغيرها من ألوان المجاز شعرهم ونثرهم ، حتى قال ابن جنى (اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة)^(٤) . ومن أمثلتها استعمال أهل الأندلس كلمة القلادة فى معنى الخزام ، وهى ما يحيط بالعنق ، وبين المدلولين تشابه ، فالخزام يحيط بالوسط ، كما يحيط القلادة بالعنق^(٥) .

ب - المجاز المرسل : وهو أن يتنقل مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين^(٦) . وأهم علاقات المجاز المرسل هى السببية والحالية والمحلية والمجاورة والزمانية والمكانية والجزئية والكلية واعتبار ما كان وما سيكون وغير ذلك . هذا وقد مثل ستيفن أولمان لهذا النوع من التغير الدلالي . بأن الكلمة (bureau) مكتب ، قد يكون معناها اليوم

(١) دلالة الألفاظ ص ١٢٧ / ١٣٣ / ١٦٠ وينظر لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٢٨٥

- ٢٨٦ -

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٥ .

(٣) الصحاح ص ٢٠٤ .

(٤) الخصائص لابن جنى ج ٢ ص ٤٤٧ .

(٥) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٢٨٥ .

(٦) دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٩ .

المكتب الذى يجلس إليه الإنسان ويكتب عليه ، أو المصلحة الحكومية أو المكان الذى تدار منه الأعمال ، ومن الواضح أنه ليس هناك أية مشابهة بين المدلولين ، ولكن بينها ارتباطاً من نوع آخر ، فالمكتب الذى نكتب عليه يوضع عادة فى الأماكن التى تدار منها الأعمال وعلى هذا فالفكرتان مرتبطتان ببعضهما البعض فى ذهن المتكلم ، أو قل إنهما تنتميان إلى مجال عقلى واحد . هذا هو التفسير لذلك النوع من المجاز المعروف بالمجاز المرسل^(١) .

إن المجاز المرسل واحد من سبل التغير الدلالى المعترف بها ، وله أثر كبير فى مجرى هذا التغير . ومن أمثلته فى العربية انتقال دلالة الوغى من اختلاط الأصوات فى الحرب إلى الدلالة على الحرب نفسها لعلاقة المسببية^(٢) ومن المجاز المرسل أيضاً أن الظعينة معناها فى الأصل المرأة فى اليهودج ، ثم انتقل إلى الدلالة على اليهودج نفسه وعلى البعير وعلى المرأة^(٣) . وذلك لعلاقة الحالية . كذلك يعد من المجاز المرسل انتقال معنى الراوية من البعير الذى يستقى عليه إلى المزايدة^(٤) . وذلك لعلاقة المجاورة بن المدلولين ومنه أيضاً قول عامة الأندلس : يوم شات أى مطير ، للعلاقة الزمانية ، وذلك أن فصل الشتاء هو زمن المطر غالباً^(٥) .

ومن المجاز المرسل الذى علاقته المحلية استعمال الملة بمعنى الخبز فى قولهم

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٠ .

(٢) جمهرة اللغة ج ٣ ص ٤٣٢ .

(٣) جمهرة اللغة ج ٣ ص ٤٣٢ .

(٤) جمهرة اللغة ج ٣ ص ٤٣٣ .

(٥) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ص ٢٨٧ .

أكلنا ملة . والملة فى الأصل : الرماد الحار ، وهى موضع الخبزة ، فسموا الخبزة باسم موضعها ، وهذا من باب التسمية باسم المكان^(١) .

وللمجاز أثر كبير فى التسمية وإطلاق الألفاظ على مسمياتها « والعرب تسمى الشئ باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب » كما يقول ابن قتيبة^(٢) وهذا من المجاز المرسل .

وهناك عوامل أخرى للتغير الدلالى أقل شيوعاً مما ذكرناه ، وهى تتصل بعوامل نفسية واجتماعية كرقى الدلالة ، وانحسارها أو (انحطاطها) والمحظور وحسن التعبير ، والتحول نحو المعانى المضادة ، وسوء فهم المعنى ، وتماثل صورة اللفظ ، وتغير المعنى تبعاً لتغير اللهجة ، والغموض ، وغير ذلك مما كان له الأثر الكبير فى تطور معانى المفردات وفى تغير مجال الدلالة وانتقالها^(٣) ، ويؤدى هذا التغير فى حالات كثيرة إلى وجود ألفاظ مترادفة .

الترادف فى الاصطلاح اللغوى هو : دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالة واحدة^(٤) ومثال ذلك أسماء الداهية والعلاقة بين المعنى اللغوى للترادف والمعنى الاصطلاحى واضحة ذلك أن ركوب أحد خلف آخر قد قيل له فى اللغة ترادف^(٥) ثم نقلت دلالة الكلمة من معناها الحقيقى إلى تلك المعانى المجازية المتعددة ، ومنها إطلاقها على الكلمات

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ص ٢٨٧ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣١٣ .

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢١ .

(٣) ينظر دلالة الألفاظ العربية وتطورها : ص ٢٧ - ٢٨ . ودلالة الألفاظ : ١٥٦ - ١٦٠ وعلم اللغة للسمران ص ٣٠٥ - ٣١١ ودور الكلمة فى اللغة : ص ١٧٣ وما بعدها .

(٤) انظر : التعريفات للجرجانى ص ٢١٠ ، والمزهر للسيوطى ج ١ ص ٤٠٣ ، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ج ٣ ص ٥٧٨ وما بعدها .

(٥) لسان العرب لابن منظور مادة (ردف) ج ٢ ص ١٤ .

التي تدل على معنى واحد . إن الكلمات قد تترادف على المعنى الواحد أو المسمى الواحد كما يترادف الراكبان على الدابة الواحدة . وقد أشار صاحب التاج إلى هذا المعنى المجازى الجديد ، فقد ذكر الزبيدي أن المترادف هو أن تكون عدة أسماء لشيء واحد وهي مولدة ومشتقة من تراكب الأشياء^(١) . وقال الجرجاني في تعريفه للتترادف موضحاً الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للتترادف : (التترادف ما كان معناه واحداً وأسماءه كثيرة وهو ضد المشترك ، أخذاً من التترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر ، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد^(٢)) وما تقدم يتبين كيف اصطالحوا على تسمية الألفاظ التي تتابع وتتوالى على معنى واحد أو مسمى واحد بالتترادف وصارت هذه الظاهرة اللغوية تعرف عند علماء اللغة والدارسين بهذه التسمية الاصطلاحية . وتعتبر ظاهرة الترادف من الظوار اللغوية القديمة التي انتبه إليها العلماء القدامى في وقت مبكر ، وهذا ما تشهد به مصنفاتهم التي أوردت الكثير من الملاحظات اللغوية المتضمنة لفكرة الترادف .

ومن أجل الوقوف على هذه الظاهرة وتطور مفهومها لدى علماء اللغة من القدامى والمحدثين لأبد من استقرار النصوص اللغوية التي أشارت إلى ظاهرة الترادف من بعيد أو قريب هذا ومن الملاحظ أن مصطلح الترادف قد جاء متأخراً بعض التأخر ، وذلك بعد أن اتضحت معالم هذه الظاهرة وأصبحت من المواضيع اللغوية التي يعرض لها العلماء في كتبهم . ويبدو أن هذا المصطلح اللغوي لم يعرف إلا في القرن الثالث الهجري .

وكما هو معروف أن أقدم نص لغوي ورد فيه مصطلح الترادف هو لشعرب المتوفى ٢٩١ هـ ، وذلك في إنكاره للتترادف فقد قال التاج السبكي في شرح

(١) تاج العروس للزبيدي ج ٦ ص ١١٦ .

(٢) التعريفات للجرجاني ص : ٢١ .

المنهاج : (ذهب بعض الناس إلى انكار المترادف فى اللغة العربية ، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التى تتباين بالصفات . . . وقد اختار هذا المذهب أبو الحسن أحمد بن فارس فى كتابه الذى ألفه فى فقه اللغة العربية وسنن العرب وكلامها . ونقله عن شيخه أبى العباس ثعلب^(١) . وما يؤكد هذا القول أيضاً إشارة أحمد بن فارس نفسه إلى مذهب شيخه ثعلب فى الترادف واعترافه بالتعويل عليه^(٢) . وفى القرن الرابع الهجرى نجد الآثار اللغوية التى وصلت إلينا ما هو معنون بهذه التسمية الاصطلاحية كما فى كتاب : « الألفاظ المترادفة » لعلى بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ إضافة إلى ورودها صراحة فى كتاب الصاحبى^(٣) . ولكن هذا لا يعنى أن فكرة الترادف قد ظهرت فى هذا الوقت وأنها لم تكن معروفة أو ملحوظة بشكل ما لدى علماء اللغة ورواتها . فقد سبقت ظهور هذا المصطلح عبارات وتسميات عبّرت عن هذه الظاهرة تعبيراً واضحاً . ولعل من أقدم النصوص التى بين يدينا والتى أشارت بوضوح إلى هذه الفكرة فى اللغة ما جاء فى تقسيمات سيويه (المتوفى سنة ١٨٠ هـ) للألفاظ فى باب اللفظ للمعانى ، حيث يقول : (أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . . . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس ، وذهب . واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضلة وأشبه كثير^(٤) . يعيننا من هذا التقسيم ما جاء فيه : « اختلاف اللفظين والمعنى واحد » وقد مثل له بقوله : ذهب وانطلق .

(١) المزهر ج ١ ص ٤٠٣ .

(٢) الصاحبى : ص ٩٦ .

(٣) الصاحبى : ص ٤١ .

(٤) الكتاب لسيويه : ج ١ ص ٧-٨ .

فهذا النوع من الألفاظ هو الذى سسمى فيما بعد بالألفاظ المترادفة . ومن الواضح أن المترادف هو من هذا النوع ، ولكن مع ملاحظة السعة فى هذا النص بالقياس إلى المفهوم الدقيق للمترادف كما حدده العلماء ، لأنه قد يصدق على ألفاظ مختلفة أخرى معناها واحد أيضاً ولكنها ليست مترادفة .

يعتبر نص سيبويه هذا من النصوص اللغوية المهمة التى أشارت إلى ظهور فكرة المترادف فى اللغة من غير تحديد ، وأصبح ظهور هذه الفكرة أكثر وضوحاً وشهرة فى كتب اللغة لعصر سيبويه . إذ تناقل تقسيم سيبويه هذا كثير من العلماء والدارسين من بعده وذلك بشئ من التصرف والزيادة والشرح . فقد عرض للمترادف قطرب ، والمبرد وابن فارس والأنبارى وابن الأثير والسيوطى وغيرهم^(١) . ولو أتينا على ذكر جميع العلماء الذين أخذوا بتقسيمات سيبويه للألفاظ وتعمقوا فى دلالتها ، لстал بنا الحديث . وما يجدر الإشارة له هو أن تقسيمات سيبويه تلك التى أوضح فيها عدة ظواهر لغوية والتى تمثلت عند الباحثين من بعده بالمتباين والمشارك اللفظى والمترادف ، والمهم من هذا كله تلك الألفاظ المختلفة لفظاً والصدالة على معنى واحد ، هذا النوع من الألفاظ هو الذى تعارفوا عليه فيما بعد بالمترادف ، ولكنهم اختلفوا بشأنه بين قائل به ومنكر له . . . ففيمما تؤكد جماعة من اللغويين أن هذه الألفاظ مترادفة ، تذهب جماعة أخرى منهم إلى إنكار ترادفها بالتماس الفروق الدقيقة بين معانيها^(٢) .

وإذا كان سيبويه قد عبر عن فكرة المترادف باختلاف اللفظين والمعنى واحد، فقد تمثلت عند الأصمعى المتوفى سنة ٢١٦ هـ باسم « ما اختلفت

(١) انظر المزمهر : ج ١ ص ٢٨٨ ، ٣٩٩ والأضداد للأنبارى ج ٦ ص ٧ ، والأضداد لقطرب ص ٤٣ .

(٢) الفروق اللغوية للعسكرى : ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٢٥٢ ومابعدهما ، وانظر الصحاح لابن فارس ص ٩٦ ،

الفاظه واتفقت معانيه « الذي عنون به أحد كتبه ، ونجد هذا أيضاً في كتاب الألفاظ المترادفة عند الرمانى وابن جنى^(١) .

يضاف إلى هذا ما نجده في كتب النوادر من مترادفات لا تحصى ولا تعد ، وقد أصاب د. حسين نصار في وصفه هذه الكتب بأنها كانت مولعة بإيراد المترادفات^(٢) ولا تنحصر الألفاظ المترادفة على كتب الموضوعات والنوادر ، بل نجد منها الكثير في كتب الأمالى فهذه الكتب مليئة بالألفاظ المختلفة التي وقعت على معنى واحد . وقد اقتبس السيوطى منها طائفة كبيرة وساقها أمثلة للترادف في مزهره .

وهكذا يتضح لنا أن العلماء والرواة القدامى قد فطنوا إلى فكرة الترادف في اللغة . معبرين عنها بتسميات وعبارات متقاربة ، بالإضافة إلى تمثيلها في تصانيفهم ، وفي هذا يقول الشلقانى : « الرواة الذين جمعوا اللغة وعنوا بالمعاني ، جمعوا الأسماء المترادفة كهذه التي يعينها ابن جنى إلى جانب أخواتها مما كان صفة للشئ أو معنى مجازياً له^(٣) » ولقد كان الرواة والعلماء القدامى يخلطون في أحيان كثيرة بين المترادف الحقيقي وما هو غير ذلك ، قبل أن تحدد هذه الظاهرة وتتضح شروطها ومعالمها بشكل أكثر وضوحاً ، فليس كل ما أوردوه ترادفاً ، بل اشتمل على الترادف وغيره . ويمكن القول بأن القدامى بطريقتهم هذه لم يجمعوا المترادف فقط ، بل أكدوا هذه الظاهرة اللغوية ، وكانوا من الأسباب في كثرة المترادفات والمبالغة فيها ، بما جمعوه ورووه من كثرة الألفاظ للمعنى الواحد . ويؤكد لنا هذا القول أن الكثير من العلماء والرواة

(١) فى أصول اللغة والنحو د. فؤاد حنا تروى ص ٥٤ ، وانظر الألفاظ المترادفة للرمانى ص ٨ ، ١٤ والخصائص لابن جنى : ج ٢ ص ١١٤ ومابعدها .

(٢) المعجم العربى د. حسين نصار : ج ١ ص ١٤٧ .

(٣) رواية اللغة - عبد الحميد الشلقانى - للشلقانى : ٣٢٧ .

الذين ذهبوا فى كل صوب فى الجزيرة العربية من أجل جمع اللغة وتدوين مفرداتها ، عن طريق مشافهة الإعراب ، نجد هؤلاء العلماء من اللغويين والرواة قد سجلوا فى عمل لغوى ميدانى عدة ألفاظ مترادفة . قال أبو زيد : قلت لإعرابى : ما المتكاكى ؟ قال : المتأرف ، قلت : وما المتأرف ؟ قال : المحببى ، قلت : وما المحببى ؟ قال : أنت أحمق وتركنى ومضى ، وذلك كله قصير^(١) . وجاء تعليق الدكتور إبراهيم أنيس على هذا النص بقوله : إن عالماً جليلاً كابى زيد الأنصارى كان لا يرى غضاضة فى أن يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ ، بل كان فيما يظهر يؤمن أن الأعرابى قد يحتفظ فى ذاكرته بالفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد^(٢) وفى آثار الأقدمين الشئ الكثير من هذه الروايات والنصوص التى تشهد على إمكانية تعدد الألفاظ المختلفة للمعنى الواحد ، فى طرائق الاستخدام اللغوى ، وتدل على التفات العلماء نحوها وإدراكهم لجوازاها فى العرف اللغوى . لقد كانت ظاهرة الترادف من الواضوح فى أذهان علماء اللغة القدامى مما جعل عالماً كالأصمعى يفتخر أمام الرشيد بأنه يحفظ للحجر سبعين اسماً^(٣) أما الخلاف فى هذه الظاهرة فيرجع إلى القرن الثالث الهجرى على وجه التحديد . فكل الدلائل تشير إلى أن علماء اللغة كانوا يسلمون بالترادف ولا يرونه محل نزاع فى القرن الهجرى . . . وهذا ما أكده الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور صبحى الصالح فقد بدءا بذكر ثعلب فى إنكار الترادف والقول بالتباين فى المترادفات^(٤) . هكذا بدأ النظر فى ظاهرة الترادف بتلك الملاحظات اللغوية البسيطة ، ثم تطور شيئاً فشيئاً حتى إذا ما حل

(١) الجوهرة لابن دريد : ج ٣ ص ٢٧١-٢٧٢ ، وانظر المزهر : ج ١ ص ٤١٣ ، واخبار النحويين

البصريين للسيرافى : ص ٥٦ .

(٢) فى اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس : ص ١٦٢ .

(٣) الصاحبى لابن فارس : ص ٤٤ .

(٤) فى اللهجات العربية ص ١٦٢ ، وانظر دراسات فى فقه اللغة د. صبحى الصالح ص ٣٤٣ .

القرن الرابع الهجرى ، اتسع البحث فيها وتشعب القول وكثر الجدل إزاء هذه الظاهرة . ومازال الباحثون على هذه الحال حتى وقتنا الحاضر .

اختلف مفهوم الترادف بمرور الزمن نتيجة توفر العلماء على التأمل فى هذه الظاهرة وبسبب تباين مناهجهم ومذاهبهم فى النظر إلى هذه الظاهرة اللغوية . . . فقد شارك فى هذا كثير من علماء اللغة والأصول والفقه والمنطق القدامى ومن علماء اللغة المحدثين فمازال العلماء منذ ملاحظتهم المبكرة لهذه الظاهرة ، دائبين على البحث فيها بغية الوصول إلى مفهوم دقيق لها ، مدلين بأقوالهم ووجهات نظرهم المتفاوتة التى جعلت هذه الظاهرة تختلف ضيقاً واتساعاً لديهم . وما زال الحال على هذا النحو حتى وصل الأمر إلى المحدثين من علماء اللغة الذين حددوا الترادف وقيدوه بصورة أكثر ضبطاً . ولهذا ما كان لمفهوم الترادف أن يكون متطابقاً عند جميع العلماء وعلى اختلاف العصور . ولما كان الأمر كذلك ، فمن الضرورى فى هذا البحث قبل كل شئ ، ضرورة تحديد فكرة الترادف وبيان المقصود منها على وجه الدقة وذلك كما أثبتتها العلماء الباحثون فى هذه الظاهرة .

لقد تمثلت فكرة الترادف عندهم أول الأمر فى اختلاف الألفاظ والمعنى واحد ، وقد حاول العلماء بعد ذلك أن يفصلوا هذه الفكرة الشاملة ، وأن يضعوا لها بعض الاعتبارات اللغوية . فهم لم يرتضوا فى الترادف مجرد دلالة عدة كلمات مختلفة على معنى واحد أو انصراف عدة أسماء إلى مسمى واحد ، بل يرون أنه لا بد من تحقق اعتبارات لغوية معينة حين النظر إلى هذه الظاهرة لتمييزها عن غيرها وإخراج ما ليس منها حقيقة . وبهذا أصبحت ظاهرة الترادف عند العلماء أكثر وضوحاً وتحديداً بعد تطور البحث اللغوى واتساعه ، وهذا ما يتمثل فى تعريف التهانوى للترادف الذى نقله عنهم فقال « الترادف لغة ركوب أحد خلف آخر ، وعند أهل العربية والأصول والميزان هو توارد لفظين

مفردين أو ألفاظ كذلك فى الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة . تلك الألفاظ تسمى مترادفة . . . ويقابل الترادف التباين^(١) ، وهكذا ضيقوا من مفهوم الترادف وحدوه لئلا يختلط به غيره . فقد ميزوه من الظواهر اللغوية الأخرى كالإتباع ، كذلك أخرجوا منه التوكيد بنوعيه اللفظى والمعنوى . كما أخرجوا منه الألفاظ الدالة على معنى واحد مجازاً والتي يدل بعضها مجازاً وبعضها حقيقة . وليس عندهم من الترادف أيضاً تلك العبارات والجمل التى تواردت فى الدلالة على معنى واحد من جهة واحدة : الإنسان قاعد والبشر جالس ، فمثل هذه وإن كانت سواء فى معناها إلا أنها ليست من الترادف فى شئ بسبب اشتراطهم الانفراد فى الكلمات المترادفة^(٢) . وهذه من قبيل التراكيب . يضاف إلى هذا أن طبيعة الخلاف والجدل الذى نشب بين العلماء حول الترادف فى اللغة ، لم يتناول الجمل والعبارات ، وإنما كان يتصل بالألفاظ وهى منفردة ، بل لانكاد نجد خلافاً حول إمكانية التعبير عن المعنى الواحد بعدة جمل وتعابير مختلفة . ونجد أيضاً من العلماء القائلين بوقوع الترادف من يقسم هذه الظاهرة قسمين ، حيث نقل السيوطى عن بعضهم (قال الكيا فى تعليقه فى الأصول : الألفاظ التى بمعنى تنقسم إلى ألفاظ متواردة وألفاظ مترادفة ، فالمتواردة كما تسمى الخمر عقاراً وصهباء وقهوة ، والسبع أسداً وليثاً وضرغاماً . والمترادفة هى التى يقام لفظ مقام لفظ لمعان مقارنة يجمعها معنى واحد ، كما يقال : أصلح الفاسد ولم الشعث ، ورتق الفتق ، وشعب الصدع)^(٣) إن الكيا فى تقسيمه هذا قد عكس الأمر ، إذ إنه اعتبر الترادف فى العبارات والجمل وجعل التوارد فى الألفاظ المفردة المترادفة وهذا خلاف ما ذهب إليه معظم العلماء ، حيث اختلفوا فى

(١) كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى ج ٣ ص ٥٧٨ ، وانظر الزهر ج ١ ص ٤٠٢ ص ٤٠٣ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ج ٤ ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، وانظر الزهر : ج ١ ص ٤٠٢ .

(٣) الزهر : ج ١ ص ٤٠٦ ص ٤٠٧ .

الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد ، أى المترادفة ، أما العبارات والجمل المتواردة على معنى واحد فهذه ليست موضع خلاف فى اللغة ، ولقد انفرد الكيا فى تقسيمه ، وقد عقب السيوطى على هذا بقوله : (وهذا تقسيم غريب)^(١) .

وهذا مما يؤكد أن لا ترادف فى الجمل والعبارات بالمعنى الاصطلاحي اللغوى لمفهوم الترادف الصحيح . لقد قرر العلماء أن الترادف إنما هو من خواص المفردات . وهذا ما أكده د. إبراهيم أنيس بأنه لا يعنينا هنا إلا البحث فى الكلمات التى اصطلح معظم العلماء على تسميتها بالمترادفات^(٢) .

بهذه الحدود حصر العلماء القدامى ظاهرة الترادف ، فصار أكثر ضبطاً وتحديدأ من ذى قبل ، إلا أنه على الرغم من الجهود الكثيرة التى بذلوها فى هذا الأمر ، فقد بقى مفهوم الترادف عندهم يتسع لكثير من الألفاظ ، وقد أدى هذا إلى جدل كثير حول جواز الترادف فى الألفاظ كثيرة حتى عند القائلين بالترادف . إذ إن المتأمل للمترادفات التى أوردوها فى كتاباتهم قد تكون خارجة عن الحد الذى شرطوه للترادف كما هو الحال فى مترادفات الفيروز آبادى وأمثلة السيوطى وغيرها .

شارك الأصوليون والفقهاء والمناطق علماء اللغة فى البحث عن العديد من المسائل اللغوية المهمة ، فقد نظروا فى كثير من الظواهر اللغوية وناقشوها فيما يسمى عندهم بمباحث الألفاظ والتصورات ، ومن ذلك ظاهرة الترادف . فقد قسموا الألفاظ بحسب دلالتها على أقسام كثيرة متشعبة ، ووضعوا لها الاصطلاحات المختلفة . لقد عرض علماء الأصول والمنطق لظاهرة الترادف

(١) الزهر : ج ١ ص ٤٠٧ .

(٢) فى اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص ١٦٣ .

ونحدثوا عنها كثيراً فى مباحثهم وفى تقسيماتهم للأسماء وأنواعها ناظرين إليها فى أكثر الأحيان وفق مناهجهم العقلية والمنطقية .

لقد ناقش الأصوليون الترادف ، وحدوه بقولهم : (هو الالفاظ المفردة الدالة على شئ واحد باعتبار واحد)^(١) . وقد فرقوا بينه وبين الإتياع والتوكيد وأخرجوهما منه ، وقد ذهب الجمهور منهم إلى القول بوقوعه وبإثباته فى اللغة وعجبوا من نسبة المنع إلى بعض اللغويين . يقول الأمدى فى الرد على المانغين له مبنياً كيفية وقوعه : (ذهب شذوذ من الناس إلى امتناع وقسوع الترادف فى اللغة ، مصيراً منهم إلى أن الأصل عند تعدد الأسماء تعدد المسميات ، واختصاص كل اسم بمسمى غير مسمى الآخر . . . وجوابه أن يقال لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلى فانه لا يمتنع عقلاً أن يضع واحد لفظين على مسمى واحد ، ثم يتفق الكل عليه . أو أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين على مسمى ، وتضع الأخرى له اسماً آخر ، من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى ثم يشيع الوضعان بعد ذلك . كيف ، وإن ذلك جائز ، بل واقع بالنظر إلى لغتين ضرورة ، فكان جائزاً بالنظر إلى قبيلتين^(٢) . لقد فسر أهل الأصول وقوع الترادف فى اللغة بتعدد الوضع ، وذلك إما أن يكون على سبيل لغات القبائل المختلفة ، وهو السبب الأكثر لديهم ، وهذا مبنى على كون اللغات اصطلاحية ، أو أن يكون من واضع واحد وهو الأقل^(٣) ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن من الأصوليين من جاء بتقسيم غريب - على حد قول السيوطى - للالفاظ التى هى بمعنى واحد حيث قسمها الكيا الهراسى إلى الالفاظ متواردة والالفاظ مترادفة جاعلاً الترادف فى العبارات والجمل^(٤) . أما المنطقة فقد

(١) المزهر للسيوطى ج ١ ص ٤٠٢ .

(٢) الأحكام فى أصول الأحكام للأمدى ج ١ ص ٣٠-٣١ تحقيق أحمد محمد شاكر .

(٣) المزهر ج ١ ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٤) المزهر ج ١ ص ٤٠٧ .

عرضوا للترادف أيضاً فى مباحثهم للألفاظ وفى تصنيفهم للأسماء من حيث الدلالة . وإذا كان الأصوليون قد اعتمدوا الأدلة العقلية فى إثبات الترادف ، فإن المنطقة قد اعتمدوا فى ذلك كثيراً على الواقع اللغوى واقتبسوا منه عدة أمثلة فقد سجلوا لنا كلمات مترادفة مما جرى فى الاستعمال بين الناس ، كما ورد فى تقسيمات ابن حزم للأسماء حيث يقول : (أن يكون المسمى يوافق المسمى فى حده ، ويخالفه فى اسمه ، مثل قولنا : سنور وضيون وهر ، فإن هذه الألفاظ مختلفة ، وهى كلها واقعة وقوعاً واحداً على كل شخص من أشخاص النوع المتخذ فى البيوت لصيد الفأر الذى يلح فى السؤال عند الأكل ، وتشبه الأسد فى خلقه ، وهذا النوع من الأسماء يسمى المترادفة)^(١) ومن الجدير بالذكر أن فكرة الترادف قد أشار إليها أرسطو واضع علم المنطق من قبل ، وذكرها فى تقسيماته للأسماء وفى باب الحدود وكذلك فى مباحث التصورات التى تتصل بكثير من المسائل اللغوية . فقد لاحظ أرسطو تعدد الأسماء الكثيرة للمعنى الواحد وقرر أنه يمكن أن يقال الشئ بعينه متى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحد بعينه وذلك بمنزلة الثوب والرداء^(٢) وعنده أن كلمات مثل الفرح والطرب والسرور كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة^(٣) وأيضاً من أنواع التعريف عند المنطقة هو التعريف بالمرادف حيث اتخذوه سبيلاً لتعريف الشئ وحده ، وذلك بأن نعرف المجهول أو الغامض بما هو معلوم أو بما هو أوضح منه بذكر مرادفه كتعريف الغضنفر بالأسد والبنان بالإصبع والبراع بالقلم . وقد سُمى المنطقة هذا النوع من التعريفات «التعريف اللفظى» . وهم يرون فى هذا التعريف أن المرادف قد استخدم ليرمز بدقة للمعرف ، بحيث يمكن استبدال أحدهما بالآخر ، فهما متكافئان ومتساويان منطقاً ودلالة ، ولا فرق

(١) التعريف لحد المنطق والمدخل إليه - ابن حزم ص ٣٧ تحقيق د. إحسان عباس .

(٢) منطق أرسطو ج ٢ ص ٤٧٩ تحقيق د. عبد الرحمن بدوى .

(٣) منطق أرسطو ج ٢ ص ٥١٨ .

بينهما إلا من جهة كون المرادف أشهر وأوضح^(١) . وعلى هذا الأساس أجازوا منطقاً أن تعرف الكلمة بذكر مرادفها وجعلوه إحدى طرائقهم فى التعريف .

أما اللغويون المحدثون فقد نظروا إلى ظاهرة الترادف نظرة تتصف بالدقة والموضوعية قياساً إلى النظرة اللغوية القديمة التى كثيراً ما كانت تتصف بالسعة والشمول . إن نظرة المحدثين إلى الترادف تتمثل فى تلك الشروط اللغوية التى وضعوها لتحديد مفهوم الترادف فى الألفاظ وبغير هذه الشروط لا يمكن ذلك^(٢) ويشترط المحدثون فى الاتفاق التام فى المعنى ويرون أن مقياس الترادف فى الفاظ اللغة يقوم على مبدأ استبدال الكلمة بما يرادفها فى النص اللغوى دون أى تغير فى المعنى . وكذلك الاتحاد فى البيئة اللغوية ، أى أن تنتمى الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة لهجات منسجمة ، وأيضاً الاتحاد فى العصر أى أن المترادفات تقع فى عصر خاص وزمن معين ، وأن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتى للفظ الآخر .

يتضح لنا من هذه الشروط الفرق بين فهم المحدثين للترادف وبين إشراف معظم القدامى فى القول بترادف الكثير من الألفاظ ، فقد كانت فكرة الترادف تتسع عند القدامى لكثير من الألفاظ إلى الحد الذى سمحوا فيه لمئات الكلمات بأن تترادف على المعنى الواحد أحياناً ، بل إنهم قد تسامحوا فى ظاهرة الترادف حتى شملت كثيراً من الكلمات المتقاربة فى المعنى وتضمنت أسماء الشئ الواحد ذات الاعتبار المتباينة فى الدلالة عليه . وعلى الرغم من محاولة القدامى تحديد مفهوم الترادف ، ووضعهم لشروط تحققه فى اللغة إلا أنهم عدوا كثيراً

(١) المنطق ومناهج البحث محمد الشنيطى ص ٧١ .

(٢) فى اللهجات العربية ص ١٦٦-١٦٧ ، وقد أشار إلى بعض هذه الشروط أيضاً فندريس فى كتابه اللغة ص ٢٤٧ ، ص ٢٧٥ ص ٢٧٦ ص ٢٨٦ ، وانظر دور الكلمة فى اللغة ستيفن أولمان ص ١٠٨ ص ١٠٩ .

من الألفاظ مترادفة ، وقد أدت هذه النظرة المتساهلة إلى كثرة المترادفات في اللغة العربية . ولهذا نرى أن شروط المحدثين في جوهرها إنما هي الحد من كثرة المترادفات حتى صارت بقدر مقبول . ومع هذا لا ينكر فضل العلماء القدامى في هذه القضية ، إذ نجد منهم من اهتم ببعض هذه الشروط وأشار إليها على وجه من الوجوه . فقد كان حمزة الأصفهاني ينكر الترادف في اللهجة الواحدة ويعترف به في لهجتين مختلفتين . وهذا ما يراه د. إبراهيم أنيس من علماء اللغة المحدثين الذي أعجب بهذا الرأي^(١) . ومن علماء اللغة القدامى ابن جني اقترح كثيراً من المفهوم الحديث للترادف ، وذلك في قوله : وإذ كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحداً^(٢) . فهذا القول يكاد يتفق مع نظرة المحدثين إلى ظاهرة الترادف . هذا وقد أكد القدامى على اتفاق المعنى في المترادفات وضرورة دلالتها على المسمى الواحد باعتبار واحد . نستنتج من هذا أن شروط المحدثين لم تكن جديدة كلها ولعل الجديد منها هو الاتحاد في العصر على أنها واقعة في عصر خاص وزمن معين ويعبرون عن هذه النظرة بالوصفية ، وليس على أساس النظرة التاريخية . ومن الجديد أيضاً ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر ، ولهذا أخرج المحدثون من الترادف كل الكلمات التي حدث فيها تطور صوتي وصارت تنطق بعدة صور .

ولعل الجديد في النظر إلى ظاهرة الترادف ما ذكره أستاذنا الدكتور محمود فهمي حجازي بأنه في ظل مبدأ نسبية الدلالة لا يمكن أن تكون هناك كلمات تتفق في ظلال معانيها اتفاقاً كاملاً ، ومن الممكن أن تتقارب الدلالات لا أكثر ولا أقل . فالألفاظ المترادفة هي بهذا المعنى الألفاظ ذات الدلالات المتقاربة ،

(١) في اللهجات العربية ص ١٦٣ ، ص ١٦٦ .

(٢) الخصائص لابن جني ج ١ ص ٣٧٣ .

وليس هنا اتفاق المعنى^(١) . وهذا الرأي هو الذى ذهب إليه أكثر الأدباء والنقاد المحدثين^(٢) الذين أنكروا الترادف التام ، وقد كانوا أكثر تعلقاً بهذا الرأي لاتفاقه مع نظرهم إلى دلالة الألفاظ ، تلك النظرة التى تستشف إحياءات الكلمة من ظلال واللوان ومشاعر وانطباعات وجدانية ، وما تثيره فى النفس من تداعى المعانى المختلفة . ولهذا لا يجوز عندهم وجود كلمتين بمعنى واحد تتفقان من حيث الظلال والإثارة والإيحاء اتفاقاً كاملاً لأن دلالة الكلمة تختلف من شخص إلى آخر . وهذا هو سبب إنكار الغالبية من الأدباء والنقاد للترادف بمعناه التام .

أما مواقف الباحثين الغربيين بشأن وقوع الترادف فى اللغة والخلاف فيه فقد تناوله ستيفن أولمان بالتفصيل فى كتابه دور الكلمة فى اللغة ، أفرد فصلاً خاصاً بعنوان الترادف أورد فيه آراء طائفة من علماء اللغة حول هذه الظاهرة ثم ناقشهم فى ذلك^(٣) . وخلاصة قوله أن أغلب الباحثين الأجانب يستبعدون كثيراً وقوع الترادف التام فى اللغة ، ويرونه فى الألفاظ المتقاربة فى الدلالة ، على حين يرى بعضهم أن الترادف التام واقع فى اللغة ولكنه نادر الحدوث .

(٢)

يهدف هذا البحث إلى تفسير حدوث الترادف فى كثير من الألفاظ بسبب التغير الدلالى الذى يحدث للألفاظ فى أطوار حياتها . وذلك أن ظاهرة الترادف فى جوهرها مسألة دلالية قبل كل شئ ، وهى غالباً ما تكون نتيجة التغير فى دلالة الألفاظ فهى تؤلف موضوعاً لغوياً تاريخياً من حيث علم الدلالة

(١) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ٩٧ ، ص ٩٨ .

(٢) فى الأدب والنقد د. محمد مندور : ص ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، وفى النقد الأدبى د. شوقي ضيف ص

١٢٩ ، والتفسير البيانى للقرآن الكريم د. بنت الشاطئ ص ٥ ، ص ٦ ، وفى اللهجات العربية ص

١٦٩ ، ودلالة الألفاظ إبراهيم أنيس ص ٢١١ .

(٣) انظر دور الكلمة فى اللغة ص ٩٧ وما بعدها .

التاريخى . وبهذا التفسير يمكن أن نرد كثيراً من المترادفات إلى هذه الحقيقة فى التغير والاستعمال ، وهنا تكون الحاجة إلى ضرورة تتبع الاستخدام اللغوى لهذه الألفاظ من أجل معرفة تغيرها الدلالى الذى جعلها مترادفة ، مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت الزمان والمكان والبيئة فى مثل هذا التغير .

ومن أجل ذلك سنجد كثيراً من الألفاظ اللغة قد ترادفت بسبب التغير الدلالى ، ولا سيما الألفاظ المتقاربة فى المعنى ، والألفاظ التى تدل على معان كلية أو عامة . والألفاظ التى تدل على معنى خاص أو جزئى . وقد تصبح مثل هذه الألفاظ مترادفة نتيجة تغيرها الدلالى . إذ كثيراً ما يحدث أن يتخصص العام أو أن يعمم الخاص ، أو أن يتغير مجال الدلالة بفعل الاستخدام اللغوى ، فيختفى ذلك التباين بالتدرج ، ثم تصبح دالة على معنى واحد ، بمرور الزمن . وهكذا يحدث الترادف فى مثل هذه الألفاظ بسبب تغير الدلالة فيها ضيقاً واتساعاً وبتغير مجالها الدلالى من مجال إلى آخر . حتى إن أحد اللغويين المحدثين قد نظر إلى الكلمات التى تشترك معانيها فى بعض الأجزاء وتختلف فى بعضها الآخر فتشبهها بدوائر متحدة المركز مختلفة فى جزء من سطوحها ، أو مشتركة فى جزء من السطح فقط ، فإذا مر عليها زمن طويل ودعت عوامل تغير المعانى إلى أن تنطبق الدوائر بعضها على بعض صارت تلك الكلمات مترادفة . لأن المعانى لا تبقى على حال واحدة ، فقد يصبح الخاص عاماً أو يصبح العام خاصاً^(١) .

ومما يساعد على هذا الأمر توافر تلك الألفاظ ذات المعانى المتقاربة والمعانى العامة والخاصة للشيء الواحد . وقد عقد أصحاب اللغة من اللغويين القدامى لألفاظ العموم والخصوص والألفاظ المتقاربة فى المعنى أبواباً جمعوا فيها الكثير

(١) فى اللهجات العربية د . إبراهيم أنيس ص ١٧١ .

من هذا القبيل^(١) . وهذا ما يدل على مدى التقارب الدلالى بين هذه الألفاظ ، حتى أصبح من الضرورى التفرقة بينها لئلا تختلط وتصبح بمعنى ، أو تحسب كذلك . ولهذا السبب كثيراً ما نلاحظ حدوث الترادف فى هذه الألفاظ المتقاربة فى المعنى ، لأنها عرضة لاحتمالات التغير الدلالى أكثر من غيرها ، ومن ثم ترجع إلى معنى واحد بفعل الاستخدام اللغوى . وهذا ما جعل بعض العلماء يصنفون فى مثل هذه الألفاظ التى صارت مترادفة أو كادت ، ويعنون بالفروق بينها . ولعل أشهر هؤلاء أبو هلال العسكرى الذى صرح فى مقدمة كتابه بأن هذا السبب هو الذى دعاه إلى القول بالفروق اللغوية بين المعانى المتقاربة أو التى صارت بمعنى ، فهو يقول : « ثم إنى ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام فى الفرق بين معانٍ تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشيشة والغضب والسخط ، والخطأ والغلط ، والكمال والتمام ، والسنة والعام »^(٢) .

من الملاحظ أن مجمل الفروق التى ذكرها العسكرى ، إنما هى فى حقيقة الأمر ترجع إلى هذا التقارب فى المعنى أصلاً ، ثم شرع الناس يستعملونها فيما بعد بمعنى واحد . فآخذ العسكرى يبين الفروق بينها ، معتمداً على معانيها الأصلية ودلالاتها القديمة كما وردت عن فصحاء العرب القدامى ، وذلك خشية الأشكال والخلط فيها . ويؤكد هذا أن العسكرى كثيراً ما يفرق بين هذه المعانى المتقاربة ، بحسب الأصل ، ثم يذكر بعد ذلك أنها استعملت بمعنى واحد ، مشيراً إلى التوسع فيها . واعتمد العسكرى أساساً فى تفريقه بين الألفاظ تتمثل

(١) فقه اللغة وسر العربية للثعالبى ، فصل فى العموم والخصوص ص ٣١١-٣١٢ وانظر الزهر ، معرفة العام والخاص فيه خمسة فصول ج ١ ص ٤٢٦ وما بعدها .

(٢) الفروق فى اللغة ، أبو هلال العسكرى ص ٧ .

فى نقاط أساسية منها فى اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بينهما معنيهما ، أو فى اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما ، أو اعتبار النقيض ، أو فيما توجه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه ، أو فى اعتبار حقيقة اللفظين أو إحداهما فى أصل اللغة^(١) . ويتضح من هذه الاعتبارات أن العسكرى قد اعتمد كثيراً على الدلالة الأصلية للألفاظ ، مهتدياً إلى ذلك بالاشتقاق ، وأصل الوضع وأمور أخرى ، كما تجاوز الدلالة إلى عوامل أخرى نحوية وصرفية ومنطقية وعقلية . ومن تقسيم العسكرى لكتابته إلى أبواب يحتوى كل باب على طائفة من الألفاظ المتقاربة فى المعنى فى موضوع معين وقد قاربت على الثلاثين باباً ، فكان يذكر الفروق بين ألفاظ الباب الواحد تبعاً لدلالاتها الأصلية فى اللغة ، ويشير بعد ذلك فى أحيان كثيرة إلى التوسع الذى حدث فى دلالتها نتيجة استخدامها اللغوى . . وأن تلك الألفاظ صارت تدل على معنى واحداً وأن الكلمة صارت توضع موضع الأخرى^(٢) .

إن دراسة الألفاظ المترادفة على أساس تغير الدلالة وملاحظة استخداماتها من الناحية التاريخية ، يثبت أن التغير الدلالى هو سبب ترادف الكثير من الألفاظ ، ولا سيما تلك الألفاظ المتقاربة فى المعنى . ففى اللغة العربية كثير من الأمثلة ، ومن ذلك ، أن أصل الورد هو إتيان الماء ، ثم صار إتيان كل شئ ورداً . وقد جاءت الكلمة فى القرآن الكريم بهذا المعنى الأخير فى قوله تعالى ﴿فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾^(٣) وفى قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُّوْهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤) . وإن أصل القرب هو طلب الماء ، ولما كثر استعماله صار يقال

(١) الفروق فى اللغة ص ١٤ .

(٢) الفروق فى اللغة ص ١٦ .

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد ج ٣ ص ٤٣٣ ، والمزهر ج ١ ص ٤٢٩ .

(٤) سورة الأنبياء : آية ٩٩ .

(٥) سورة هود : آية ٩٨ .

ذلك لكل طلب فيقال : هو يقرب كذا ، أى يطلبه ، ولا تقرب كذا . وفى اللسان عن الخطايب : (نقرب أى نطلب والأصل فيه طلب الماء ، ومنه ليلة القرب . . . ثم اتسع فيه فقليل : فلان يقرب حاجته ، أى يطلبها)^(١) . العقيرة فى الأصل هى الساق المقطوعة ، ثم قالوا : رفع عقيرته أى صوته ، وسبب ذلك أن رجلاً عقرت رجله فرفعها وصاح فقليل بعد ذلك لكل من رفع صوته : رفع عقيرته^(٢) . والنجعة معناها فى الأصل طلب الغيث ولكثرة الاستعمال صار كل طلب انتجاعاً . والمنيحة أصلها أن يعطى الرجل الناقة أو الشاة فيشرب لبنها ، ثم صارت كل عطية منيحة ، والوغى كان يعنى اختلاط الأصوات فى الحرب ، وليس الحرب نفسها ، ثم كثر استعمال ذلك حتى صارت الحرب وغى وكذلك الواغية . والراوية كانت تعنى فى الأصل البعير الذى يستقى عليه ، ثم استعملت بعد ذلك بمعنى المزادة فصارت المزادة راوية^(٣) . والألب فى اللغة كان لا يعنى العطش ، وإنما هو الحوم حول الماء دون القدرة على الوصول إليه . ثم صار فيما بعد يعنى السعطش نفسه . فيقال : الألب : العطش . وقد سجل صاحب اللسان المعنيين عن الفارسي^(٤) . فى حين اقتصر ابن السكيت على ذكر المعنى الأول عن الفراء^(٥) . وهذا من باب تسمية الشئ بسببه ، ذلك أن سبب الحوم حول الماء هو العطش . وهو من صور التغير الدلالى على سبيل المجاز المرسل الذى علاقته السببية .

ومن الأمثلة الأخرى على حدوث الترادف فى الألفاظ بسبب التغير الدلالى على جهة التعميم والتوسع فى المعنى أن كلمة الحوة فى اللغة العربية كانت

(١) اللسان مادة (قرب) : ج ٢ ص ٦٦٧ .

(٢) اللسان مادة (عقر) : ج ٢ ص ٥٩٣ .

(٣) اللسان مادة (روى) : ج ١ ص ٣٤٦ .

(٤) اللسان مادة (الب) : ج ١ ص ٢١٦ .

(٥) اصلاح المنطق ص ٩ .

تعنى شية من شيات الخيل ، وهى بين الدهمة والسكمتة ، وقد كثر هذا فى كلامهم وتوسعوا فى معناها حتى سمو كل أسود أحوى ، فقالوا : ليل أحوى وشعر أحوى . وبهذا صارت الكلمتان بمعنى^(١) .

ومن هذا القبيل أن أصل البشم فى اللغة هو : التخمة للبهائم خاصة ، ثم كثر حتى استعمل فى الناس أيضاً ، وبذلك أصبحت الكلمتان مترادفتين نتيجة هذا التوسع فى الدلالة الذى جرى على سبيل تعميم الخاص ، وهذا واحد من مظاهر التغير الدلالى . ومن هذا أيضاً أن كلمة الخارب فى اللغة ، كانت تطلق على سارق الإبل خاصة ، ثم عموماً بها حتى صارت تقال لكل من سرق بغيراً كان أو غيره ، جاء فى اللسان : (والخارب : سارق الإبل خاصة ، ثم نُقل إلى غيرها اتساعاً . والخارب : اللص ، ولم يخصص به سارق الإبل ولا غيرها . . . يقال : خرب فلان أى صار لصاً)^(٢) وبهذا أصبحت لفظنا الخارب والسارق مترادفتين بسبب هذا التعميم فى الدلالة^(٣) . مما تقدم نتبين كيفية ترادف هذه الألفاظ ، وكانت فى الأصل تدل على معنى واحد بسبب التغير الدلالى الذى حدث فيها لكثرة الاستخدام اللغوى .

ويظهر دور المجاز بارزاً فى التغير الدلالى للألفاظ كما فى ترادف الراوية والمزادة ، والالب والعطش ، والوغى والحرب وغيرها من الأمثلة التى سبق ذكرها ، ويلاحظ أن تغير الدلالة من الخاص إلى العام وبالعكس ، أو على سبيل المجاز ، هو من أهم وجود التغير الدلالى . وقد أشار اللغويون القدامى صراحة إلى هذا النوع من التغير الدلالى واعترفوا به ، كما تبين فى تلك الأمثلة التى نصوا فيها على اتساع الدلالة بسبب كثر الاستخدام وانتشاره ، ومع

(١) جمهرة اللغة ج ٣ ص ٤٣٤ .

(٢) اللسان مادة (خرب) ج ١ ص ٣٤٩ .

(٣) المزهج ج ١ ص ٤٢٩ ، الصاحبى لابن فارس ص ٩٥ .

اعتراف اللغويين القدامى بالتغير الدلالي فقد قصروه على حقبة معينة ووقفوا به عند عصور محددة .

وفى ضوء ما تقدم كان من الممكن أن نفس حدوث الترادف فى كثير من الألفاظ . وللتحقق من صحة ذلك وبيان ماله من أثر تعرض الدراسة أمثلة أخرى ، فمن ذلك أن « البأس » فى أصل معناها كانت خاصة بالحرب ، ثم صارت تطلق على كل شدة^(١) . وقد جاءت بهذا المعنى فى قوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا﴾^(٢) ، أورده السيوطى فيما سماه : (فيما وضع فى الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً)^(٣) . ويجوز حمله على المجاز المرسل ، إذ إن العلاقة المجازية واضحة بين المدلولين وهى التى سوغت إطلاق البأس بمعنى الحرب على كل شدة وذلك لعلاقة السببية ، ومن ذلك أيضاً أن المجد فى الأصل هو : امتلاء بطن الدابة من العلف ، ثم قالوا : مجد فلان فهو ماجد ، إذا امتلأ كرماً . والأفن : قلة اللبن - قلة لبن الناقة وهذا هو الأصل ، ثم قالوا : أفن الرجل إذا كان ناقص العقل ، فهو أفن ومأفون^(٤) ، وبهذا أصبحت من أسماء الأحمق . ومما تقدم يلاحظ فى المثالين الأخيرين انتقال المعنى من الدلالة المادية إلى المعنوية . وكذلك من أمثلة وقوع الترادف بسبب التعميم فى الدلالة ، إطلاق اسم الورد على كل زهر ، وهو فى اللغة خاص بالأحمر^(٥) . وحول إطلاق اسم الوردية يطلق على الزهرة عموماً ، ذكر فندريس أمثلة متعددة من لغات مختلفة ، وفيها صار اسم الوردية يطلق على كل زهرة أياً كانت ، واضطرت إلى أن توجد للوردية اسماً جديداً^(٦) . ومنها

(١) الجمهرة ج ٣ ص ٢٠٦ ، وانظر الزهر : ج ١ ص ٤٣١ .

(٢) سورة غافر آية : ٢٩ .

(٣) الزهر ج ١ ص ٤٢٩ ، ص ٤٣١ .

(٤) الجمهرة ج ٣ ص ٤٣٣ .

(٥) الزهر ج ١ ص ٤٣١ .

(٦) اللغة ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٦) اللسان مادة (ورد) ج ٣ ص ٤٥٦ .

استعمال الحفان والتولب بمعنى واحد ، حيث استعملها الشعراء زمن ابن السكيت للصفار مطلقاً ، والاول فى الاصل لصفار النعام والثانى لولد الاثان من الوحش إذا استكمل الحول^(١) . إلا أن ابن السكيت عدّ هذا الاستعمال من الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها . ويمكن تفسير استعمالهما مترادفين بسبب تعميم الدلالة ، وإلى مثل هذا أشار محقق كتاب ابن السكيت^(٢) ومنها اطلاق الاستحمام على الاغتسال سواء كان بالماء الحار أم البارد واستعمالهما بمعنى ، وليس الاصل كذلك لأن الاستحمام أصله الاغتسال بالحميم أى الماء الحار . ثم عمموا بعد ذلك فشمّل كل اغتسال بأى ماء كان . وقد اعترف الجوهري بهذا الاستخدام نتيجة هذا التغير الدلالى وسجله بقوله : (والحميم : الماء الحار ، والحميمة مثله ، وقد استحمت إذا اغتسلت به ، هذا هو الأصل ، ثم صار كل اغتسال استحماماً ، بأى ماء كان^(٣) . ذكر أبو بكر الزبيدي^(٤) إن أهل الأندلس وصقلية يستعملون الاستحمام بمعنى الاغتسال دون أى تفرقة بينهما ، إلا أنه قد حكم بالخطأ على هذا الاستعمال وعدّه لحناً ، وذلك لتمسكه بالدلالة القديمة وهى الاستحمام خاص بالماء الحار ، ومن وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة فهو تغير دلالى قد جرى على سبيل تعميم الدلالة^(٥) .

ومثل هذا كثير من الألفاظ التى تغيرت دلالتها على وجه تعميم الخاص فصارت مترادفة فى طرائق الاستخدام اللغوى من غير مراعاة التباين التى كانت عليه ، ولا يعنينا هنا الموقف الرافض لبعض اللغويين الذين أنكروا هذا التغير الدلالى وعدّوه لحناً ، نتيجة محافظتهم الشديدة على الدلالة القديمة للكلمة

(١) اللسان مادة تلب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢) الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها لابن السكيت ص ٢٧ تحقيق د. رمضان عبد التواب .

(٣) الصحاح مادة (حمم) ج ٥ ص ١٩٠٥ .

(٤) لحن العوام للزبيدي ص ٢٥٦ .

(٥) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١١١ ، ١٦١ .

وهو موقف مخالف للدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت ظاهرة لحن العامة ،
لتعارضه مع مفهوم التطور اللغوى عامة ومبادئ علم الدلالة الحديث خاصة .

(٣)

وهناك نوع آخر من التغير الدلالى لحدوث الترادف ، وذلك بأن تخصص
الدلالة فى الاستعمال بعد أن كانت عامة ، وهو ما يعبر عنه اللغويون
بتخصيص العام أو تضيق المعنى ، وهذا النوع من التغير الدلالى يؤدى إلى
حدوث الترادف فى الألفاظ أيضاً . وأمثلة ذلك تخصيص الغنم باسم الضأن
وإستخدامهما بمعنى ، والغنم فى الأصل اسم عام يقع على الضأن والمعز جميعاً ،
ولكن الإستعمال قصره بعد ذلك على الضأن خاصة ، يقول ابن مكى الصقلى :
(ومن ذلك الغنم ، لا يعرفونها إلا الضأن خاصة ، دون المعز ، وليس
كذلك ، إنما الغنم اسم للضأن والمعز جميعاً^(١)) . ذكر ابن مكى الصقلى هذا
فى كتابه كما يجرى بها الإستخدام اللغوى فعلاً ، ولكنه عدّها لحناً بحجة أنها
بخلاف الأصل ، ووضعها فى باب (ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصره على
واحد)^(٢) . وهذه الظاهرة فى حقيقتها هى تغير دلالى قد جرى على جهة
تخصص العام . ويعزز هذا القول ماذهب إليه الدكتور مطر^(٣) وعلى هذا يجوز
تفسير ترادف هذه الألفاظ على أساس المجاز الذى أصبح حقيقة بسبب كثرة
الاستعمال وذلك لعلاقة المشابهة بين مدلولات هذه الألفاظ التى سوغت لانتقال
مجال الدلالة على سبيل الاستعارة .

ومن الألفاظ التى ترادفت بسبب التغير الدلالى على هذا الوجه ، اليقطين
والقرع . إذ إن اليقطين فى اللغة هو كل شجر ينبسط على الأرض ، ولا يقوم

(١) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٠٩ تحقيق د. عبد العزيز مطر .

(٢) تنقيف اللسان ص ٢١٠ .

(٣) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية ص ١٦١ .

على ساق كالقرع والقثاء والبطيح ونحو ذلك^(١) إلا أن الاستعمال قد خص
اليقطين بالقرع وحده دون سواه ، فأصبحت الكلمتان نتيجة هذا التخصيص
الدلالى بمعنى واحد . وهذا ما يؤيده الاستخدام اللغوى كما سجل ذلك
أصحاب كتب لحن العامة ، الذين أنكروا هذا التغير الدلالى كعادتهم وخطأوا
الاستعمال ، لأنه جرى بخلاف الأصل^(٢) والغريب هنا متابعة عبد اللطيف
البغدادى لهم فى تخطئة هذا الاستخدام الذى سببه تخصيص العام . إذ عده
مما يضعه الناس غير موضعه ، مستشهداً على ذلك بقول سعيد بن جبير القائل :
(كل شئ ينبت ثم يموت عامة ، فهو يقطين)^(٣) ، فسلك مذهباً متشدداً فى
ذلك ، وهذا لا يتفق تماماً مع قوله : هذا كله عام ، يجوز أن يخصص ،
وتخصيص العام ليس غلطاً^(٤) لأنه ليس من الصواب أن نعتمد الكلمة فيما
كانت عليه من دلالة فى الماضى ، ولا ننظر إلى ما أصبحت عليه من دلالة
جديدة بحكم التغير الدلالى ، ثم نخطئ الاستخدام اللغوى العام ونقول
بالتفرقة تبعاً لذلك . وكما هو واضح أن هذه التفرقة القائمة على الدلالة
القديمة للكلمة تبتعد عن واقع الاستخدام اللغوى ، وذلك أن الدلالة القديمة
للكلمة قد صارت شيئاً تاريخياً منسياً فى حياة الكلمة بسبب ما أصابها من تغير
دلالى . إذ هجرها الاستعمال أو تناساها بل إن الاستخدام العام يجعل مثل
تلك الدلالة التاريخية القديمة ولا يعنيه من الألفاظ إلا دلالتها الحالية المتداولة
والمستعملة فعلاً .

(١) اللسان مادة (قطن) ج ٣ ص ٣٤٥ .

(٢) تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقى ص ١٢ ، وانظر لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية

الحديثة ص ١٩٦ ، ٢٨١ .

(٣) اللسان مادة قطن ج ٣ ص ٣٤٥ .

(٤) ذيل فصيح ثعلب ص ٦ ص ٧ تعليق محمد عبد المنعم خفاجى ضمن فصيح ثعلب والشرح عليه

وانظر لحن العامة والتطور اللغوى ص ٢٥٨ .

ومن ذلك أيضاً قصر دلالة الهلاك على الموت وحده ، فى العربية .
والهلاك أعم وأشمل من ذلك فى الأصل ، حيث دلت المقارنات السامية على
أن كلمة (هلك) تعنى الذهاب مطلقاً ، فهى فى العبرية لكل نوع من الذهاب ،
فى حين تحدد معناها فى العربية فأصبح مقصوراً على نوع واحد من الذهاب
إلى العالم الآخر وهو الموت^(١) .

ونختتم هذه الأمثلة بالحديث عن ترادف الريحان والآسى ، فالريحان فى
الأصل اسم عام يشمل كل نبت طيب الريح كالورد والننع والتمام^(٢) . ولكن
الاستخدام اللغوى اللاحق خص به الآس دون سائر الرياحين ، وعلى وجه
التحديد عند أهل الأندلس فى القرن الرابع الهجرى وعند أهل صقلية فى القرن
الخامس الهجرى . وبهذا أصبحت الكلمتان بمعنى واحد بسبب هذا التخصيص
الدلالى ، وقد حكم الزبيدى وابن مكى الصقلى بالخطأ على هذا الاستعمال
وصوباه بالرجوع إلى الدلالة القديمة^(٣) . وما تقدم نلاحظ أنه كان ينبغى على
الأقل الاعتراف بهذا فى حدود بيتى الأندلس وصقلية اللغويتين اللتين حدث
فيهما هذا التغير الدلالى واستخدم أهل الأندلس وأهل صقلية هذه الألفاظ
مترادفة فى ذلك الزمن المعلوم ، كما سجله الزبيدى والصقلى . وفى اللغة
العربية كثير من الألفاظ التى صارت تستعمل مترادفة نتيجة التغير الدلالى على
سبيل تخصيص العام .

ولقد ذكر الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ) أن الناس يستعملون ألفاظاً بغير ما
عرفت به دون مراعاة للفروق فى استعمالها . إذ لاحظ عدة ألفاظ لا يفرق

(١) علم اللغة العربية ، د. محمود حجازى ص ١٤٨ ، وانظر فى اللهجات العربية ص ١٧١ .

(٢) اللسان مادة (روح) ج ١ ص ٤٥٨ .

(٣) لحن العوام للزبيدى ص ٢٤١ ، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٠٨ ، وينظر لحن العامة فى

ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١١٠ ، ١٦١ .

الناس بينها فى الاستخدام اللغوى ، وهو يرى فروقاً بينها قياساً إلى الاستخدام القرآنى . فيقول : (وقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها . ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر فى القرآن الجوع إلا فى موضع العقاب أو فى موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر . والناس لا يذكرون السَّغب ويذكرون الجوع فى حال القدرة والسلامة . وكذلك ذكر المطر ، لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا فى موضع الانتقام . والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث والجارى على أفواه العامة غير ذلك ، لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال^(١) . والذى نلاحظه فى هذا النص المهم عدة أمور تستوجب الوقوف عندها منها ما يتعلق بموقف الجاحظ نفسه من هذه الظاهرة اللغوية ، فهو لم يخطئ صراحة هذه الاستعمالات اللغوية الدائرة فى عصره كما فعل كثير من القدامى ، بل اكتفى بتسجيلها وتعليل أسبابها ، فكانت ملاحظاته اللغوية هذه وصفية فى مجملها وليست معيارية أما ما يتعلق بحقيقة الفرق بين هذه الألفاظ وفى ذلك نظر بما ذهب إليه الجاحظ فمن السهل تفسير هذه الاستخدامات اللغوية وما آلت إليه بالتغير الدلالى ، فالفرق بين هذه الألفاظ قليل جداً ودلالاتها متقاربة أشد التقارب ، وعندئذ يكون تعليل الجاحظ لعدم تفرقة الناس بينها بسبب خفة اللفظ ، تعليلاً صائباً ووجيهاً إذا ما ثبت الفرق بينها .

ولكن هناك ملاحظة على هذا القول إذ إن كلمة « مسغبة » لم ترد فى القرآن الكريم إلا مرة واحدة وذلك فى قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٢) وقد فسرت بالمجاعة دون فرق ، يقول صاحب الكشف فى تفسير المسغبة التى وردت فى القرآن الكريم : (والمسغبة والمقربة ، والمتربة ، مفعلات

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٠ .

(٢) سورة البلد ، آية : ١٤ ، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ج ١ ص ٣٥١ .

من سغب : إذا جاع^(١) . أما صاحب اللسان فقد ذكر أن سغب الرجل وسغب سغباً ومسغبة : جاع . والسغبة : الجوع ، وقيل : هو الجوع مع التعب . وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ فِي يَوْمٍ مَسْغَبَةٍ ﴾ ، أى مجاعة . وفى الحديث ما أطعمته إذ كان ساغباً ، أى جائعاً . وفى حديث آخر : أنه قدم خيبر بأصحابه وهم مسغبون ، أى جياع ، ويقال يتيم ذو مسغبة أى ذو حاجة^(٢) . ومما تقدم يتضح أن تفرقة الجاحظ بين هذه الألفاظ جاءت من حيث نظر إليها نظرة بلاغية تتعلق بالاستعمال القرآنى وأسرار تراكيبه البيانية ولم ينظر إليها نظرة دلالية متأنية ، وأياً ما كان الأمر فإن الاستعمال غالباً لا يفرق بينها بشهادة الجاحظ .

وبتأثير التغير الدلالى نجد فى القرن الثالث الهجرى العديد من الألفاظ التى أصبحت مترادفة فى لغة ذلك العصر ، بعد أن مكن الاستخدام اللغوى لها واختفت تلك الفروق الدقيقة بين دلالاتها . فلم يعد الناس فى استخدامهم اللغوى العام يفرقون بينها ، ولا يراعون التباين فى دلالاتها ، بل إنهم أحياناً يجهلون ذلك تماماً . وهذا ما لاحظته وصرح به ابن قتيبة سنة ٢٧٦ هـ فى مقدمة كتابه « أدب الكاتب » وجعله من أسباب تأليفه ، فقال : (فما رأيت أحداً منهم يعرف فرق ما بين الوكع والكوع ولا الحنف من الفدع ولا اللمى من اللطع ، فلما رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره ، جعلت له حظاً من عنائتى وجزءاً من تأليفى^(٣)) . وبهذا كشف

(١) الكشف للزمخشري ج ٤ ص ٧٥٦ . (٢) اللسان مادة (سغب) ج ٢ ص ٤٦٨ .

(٣) أدب الكاتب ص ٩ الوكع فى الرجل أن تميل إبهامها على الأصابع حتى يرى أصلها خارجاً ، والكوع فى الكف أن تسعج من قبل الكوع ، والكوع رأس الزند الذى يلى إبهام ، وقيل الحنف أن يمشى الرجل على ظهر قدمه . والفدع فى الكف ريع بينها وبين عظم الساعد وفى القدم ريع بينها وبين عظم الساق واللمى سمرة فى الشفتين تخالطها حمرة وذلك مما يمدح به ، واللطع يياض الشفتين وذلك مما يذم به . انظر : شرح أدب الكاتب للجوالقى ص ٥٤-٥٥ .

ابن قتيبة عن التغير الدلالي الذي حدث لطائفة من الألفاظ المستخدمة في عصره ، تلك الألفاظ التي صارت تستعمل بمعنى واحد والمحت الفروق بينها وذلك نتيجة لهذا التغير الدلالي ، وأنها لفائدة عظيمة تلك التي نلجدها في تسجيل ابن قتيبة للألفاظ التي تناولها في كتاب أدب الكاتب ، وسجل الاستخدام اللغوي الذي ساد في عصره بعد أن تغيرت دلالة هذه الألفاظ بحسب معانيها التي استخدمت في عصره وكما يجرى بها الاستعمال فعلاً ، وليس بحسب معانيها النقلية والمروية^(١) . وهناك ملاحظة بهذا الخصوص ، فابن قتيبة لم يسلم بهذا التغير الدلالي وذهب إلى استنكاره وتخطئة استعماله ، وأرجع ذلك إلى انحطاط المستوى العام للثقافة اللغوية آنذاك . وهذا عنده ما ينبغي تجنبه والتنبيه عليه . ومن أجل ذلك راح يصوب هذه الألفاظ التي تغيرت دلالاتها بالرجوع إلى معانيها القديمة كما وردت عند الأقدمين ، وهو في ذلك يحذر من أي معنى جديد عندما يراه مخالفاً لما كانت عليه الكلمة من دلالة سابقة . وقد عقد لهذا الغرض باباً خاصاً سماه : (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) وهو الباب الأول من كتاب المعرفة الذي احتواه (أدب الكاتب)^(٢) ونجد في هذا الباب مجموعة كبيرة من الألفاظ التي يستعملها الناس بمعنى واحد كما نص على ذلك ابن قتيبة ، وهو يُخطئ هذا . ويقول بالفروق بينها من أجل تصويبها ومراعاة الصحة اللغوية في استعمالها . ومن هذه الألفاظ التي ترادفت بسبب التغير الدلالي وخطأها ابن قتيبة معولاً على الاستعمال القديم ، لفظة الطرب ، فقد استعمالها الناس في الفرح دون الجزع ، ولكن ابن قتيبة يذهب إلى أن الطرب خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع . ويستشهد على ذلك بقول النابغة الجعدي :

(١) انظر : العربية ، يوهان فك ص ١٣٢ .

(٢) أدب الكاتب ص ٢١ .

وأراني طرباً في أثرهم طرب الواله أو كالمختبل^(١)

وهذا صحيح بالنظر إلى الأصل أو بالنسبة إلى ذلك الاستخدام اللغوي القديم ، إلا أن الاستخدام اللغوي - في عصر ابن قتيبة - اللاحق قد خص الطرب بالفرح وحده ، وجرى بهما مترادفين ، وتخصيص المعنى من أنواع التغير الدلالي كما هو معلوم .

ومن ذلك الخلف والكذب . . يكاد الناس لا يفرقون بينهما في الاستخدام اللغوي على حين ابن قتيبة على التفرقة بينهما ، فيجعل الكذب للماضي والخلف للمستقبل^(٢) . وقد عقب ابن السيد البطليوسي^(٣) بأن الكذب قد جاء مستعملاً في المستقبل في قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ وَعَدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾^(٤) ولم - يقيد الراغب الأصفهاني الخلف بزمن معين . وأما الكذب فقد ذكر ما يخالف رأى ابن قتيبة حيث قال : (الصدق والكذب أصلهما في القول ماضياً كان أو مستقبلاً وعدا كان أو غيره)^(٥) وفي اللسان لم يرد هذا القول في التفرقة بينهما^(٦) .

ويضع الناس الحشمة موضع الاستحياء ، ولا يرى ابن قتيبة ذلك صواباً ، لأنها بمعنى الغضب كما حكى عن بعض فصحاء العرب . واستعمال الحشمة بمعنى الاستحياء أو الحياء قديم ، بدلالة إنكار الأصمعي له ، كما ذكر ابن قتيبة الذي تابعه في ذلك^(٧) .

(١) أدب الكاتب ص ٢٢-٢٣ ، وانظر ديوان النابغة الجعدي ص ٩٣ وفيه « فاراني » .

(٢) أدب الكاتب ص ٣٣ .

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب للبطليوسي ص ١١٣ .

(٤) سورة هود : آية ٦٥ .

(٥) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني : ص ١٥٦ ، ص ٢٧٨ .

(٦) اللسان مادة (كذب) ج ٢ ص ٧٠٤ .

(٧) أدب الكاتب ص ٢٣ .

وعقب الجواب على هذا الرأي بقوله : (الحشمة فى اللغة لها موضعان ، أحدهما الغضب والآخر الحياء . وقيل للمبرد : الحشمة ، الغضب والحشمة الحياء ، مامعنى ذلك ؟ فقال : الغضب والحياء كلاهما نقصان يلحق النفس ، فكان مخرجهما واحداً)^(١) كما ذكر البطليوسى فى رده أن الحشمة تكون بمعنى الاستحياء . وقد استعمل المتنبي الاحتشام بمعنى الاستحياء وذلك أحد مارد عليه من شعره ، فقال :

ضيف ألم براسى غير محتشم والسيف أحسن فعلاً منه باللمم^(٢)

والحمد والشكر من الألفاظ المتقاربة فى المعنى ، وبسبب هذا التقارب ، اندمجت دلالتهما حتى صارت واحدة ، ولم يعد الناس يتلمسون الفرق بينهما فى زمن ابن قتيبة وفى زمن أبى هلال العسكري . فقد جرى الاستعمال بهما مترادفين واختفى ذلك الفرق الدقيق بين معنيهما نتيجة تعميم الدلالة ، والحمد فى الأصل أعم من الشكر . وابن قتيبة يلاحظ هذا الاستخدام اللغوى فى عصره ويحكم عليه بالخطأ حيث يقول : ومن ذلك الحمد والشكر لا يكاد الناس يفرقون بينهما ، فالحمد الثناء على الرجل بما فيه من حسن ، تقول : حمدت الرجل إذا أثنت عليه بكرم أو حسب أو شجاعة وأشباه ذلك ، والشكر له : الثناء عليه بمعروف أو لا كما وقد يوضع الحمد موضع الشكر ، فيقال : حمدته على معروفيه عندى كما يقال شكرت له ، ولا يوضع الشكر موضع الحمد ، فيقال شكرت له على شجاعته^(٣) . أما أبو هلال العسكري فقد وضح الفرق بين اللفظتين وأسهب فى شرحه فى التفريق بين معنيهما . فهو تارة يرجع الفرق إلى أصل الكلمة فى اللغة وتارة يفرق بينهما من منطلق علم الكلام ،

(١) شرح أدب الكاتب للجوابلى : ص ١٢٣ .

(٢) الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ص ١٠٨ و ١٠٩ ، انظر ديوان المتنبي بشرح العكبرى ج ٤ ص ٣٤ .

(٣) أدب الكاتب ص ٣٧ .

وثالثة يفرق بينهما تبعاً للفقهاء والحكمة والشرع . وإيضاً يتناول الفرق بين اللفظتين من جهة البلاغة^(١) . وفى هذا تناول لا يكاد الباحث يقف على أى تفرقة لغوية واضحة فيها ، بل يكاد لا يفهما إلا بجهد ومشقة .

ومما تقدم يتضح إلى أى مدى تكلف القائلين بالفرق اللغوية وعدم اتفاقهم على فرق بعينه ، مع إغفالهم مسألة تطور دلالة الألفاظ . فهم يلتمسون شتى الوسائل ، وإن كانت بعيدة عن اللغة - وذلك من أجل القول بالتباين بين الألفاظ التى أصبحت تستخدم بمعنى واحد فى مستوى الاستخدام اللغوى نتيجة تغيرها الدلالى .

وهكذا يمضى ابن قتيبة فى ملاحظة هذه الظاهرة ، فيعترف صراحة بأن الاستخدام اللغوى فى عصره لم يعد يفرق بين : الظل والفى ، وبين الآل والسراب ، وبين العثرة والذرية ، وبين الفقير والمسكين ، والخائن والسارق ، والبخيل واللتيم ، وبين الملة والخبزة ، وبين الفاقة والداهية ، وبين المزادة والراوية^(٢) ، وإلى غير ذلك من الألفاظ التى صارت متساوية من حيث الدلالة ، ولم يعد الناس يتبينون فروقاً بينها ولا يراعون ذلك التباين فى معانيها . وابن قتيبة يتحدث فى كتابه أدب الكتاب عن مثل هذا ويلاحظه ، وينص عليه ، وتلك الفروق الدقيقة بين هذه الألفاظ نجد ابن قتيبة مهتماً بها أشد الاهتمام متخذاً من الدلالة القديمة لهذه الألفاظ معياراً وحيداً للصحة اللغوية فأنكر أى تغير يحدث بخلاف ذلك بل عدّه لحناً ، وقد يلتمس فروقاً غير لغوية ، أو مما ليس موضع اتفاق لدى اللغويين ، كما فى تفرقه بين الفقير والمسكين^(٣) ،

(١) الفرق فى اللغة ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) هذه المسألة قد اختلف فيها أهل اللغة كثيراً وتنازعوا حول تحديد الفرق الدقيق بين اللفظتين حتى نقض أحدهما قول الآخر ، فمذهب الأصمعى ومن وافقه أن المسكين أحسن حالاً من الفقير . وقد ذكر ابن قتيبة أن الفقير الذى له البلغة من العيش والمسكين الذى لاشئ له ، فغلطه الثمالي وجعل العكس =

فهى ربما تكون صحيحة فى نظر بعض الفقهاء ولا تصح عند آخرين من أهل اللغة .

ومهما يكن موقف ابن قتيبة من هذه الظاهرة إلا أنه أفادنا كثيراً فى الوقوف على تغير المعانى لعدد كبير من الألفاظ فى القرن الثالث الهجرى ، وبفضل ذكره لدلالة اللفظة المستخدمة فى عصره ودلالاتها القديمة أو الأصلية على سبيل المقارنة ، تتم معرفتنا للتغير الدلالى الذى طرأ على هذه الألفاظ . وبهذا يكون من السهولة أن نقف على السبب فى ترادف هذه الألفاظ المتقاربة فى المعنى إلا وهو التغير الدلالى بمختلف أنواعه . . فائر التغير الدلالى واضح فى تداخل معانى هذه الألفاظ ، وبذلك اختفت تلك الفروق التى كانت عليها دلالات هذه الألفاظ .

لقد لاحظ السلفويون تشدد ابن قتيبة فى موقفه اللغوى حول طائفة من المسائل اللغوية التى ذكرها فى كتابه وجعلها من باب اللحن ، متبعاً طريقة الأصمعى فى هذا المنحى المتشدد ، كما أثبت هذا شارح كتابه ابن السيد البطليوسى^(١) . وكذلك رد عليه الجواليقى الذى شرح كتابه أيضاً فى بعض المسائل^(٢) . وأشار إلى ذلك من المحدثين الدكتور عبد العزيز مطر ، فقد أحصى اثنين وثلاثين لفظاً تغير مجال استعمالها عما ورد عن العرب ، وكان ابن قتيبة قد جعلها من باب اللحن فى المعانى وذكر معانيها الأصلية^(٣) . وكذلك يوهان فك الذى رأى فى ابن قتيبة ممثلاً عن مبدأ تنقية اللغة العربية المتشددة ،

* هو الصحيح ، وجوز أن يكون الفقير مثل المسكين دونه فى القدرة على البلغة . ومن اللغويين من

سوى بينهما . انظر تفصيل ذلك فى أدب الكاتب : ٣٥ وفقه اللغة للثعالبي : ٨٥ واللسان مادة (فقر)

ج ٢ ص ٦٠ وإصلاح المنطق ص ٣٢٦ ، وشرح أدب الكاتب الجواليقى ص ١٤٣ .

(١) الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ص ١٠٦ .

(٢) شرح أدب الكاتب ص ١٢٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٦٣ .

وأشار إلى متابعته للأصمعي بما عرف عنه من تشدد . كما لاحظ أن القواعد التي فرضها لمراعاة صحة اللغة وسلامتها لم يؤدها معاصروه على وجه الدقة ، بل هو نفسه قد اصطدم أحياناً بقواعده ، وحتى الشعر الرفيع في عصره لم يف بقواعد مبدأ تنقية اللغة^(١) .

والمجاز بنوعيه طريق واسع من طرق التغير الدلالي ، وهو من العوامل المهمة التي يتم بها انتقال مجال الدلالة . حيث تنتقل دلالة الكلمة من مجال إلى آخر بطرق أبرزها الاستعارة ، أي المجاز القائم على علاقة المشابهة ، والمجاز المرسل وهو الذي تكون علاقته غير المشابهة ، كالسببية والزمانية والمكانية والمجاورة وباعتبار ما كان وما سيكون وغير ذلك من علاقات المجاز المرسل وفي ضوء المجاز يمكن أن نفسير الكثير من ترادف الألفاظ .

(٤)

لاحظ علماء اللغة أن قضية المجاز وارتباطها بالحقيقة إنما هي مسألة نسبية متغيرة ، وذلك أن الحقيقة والمجاز كثيراً ما يتبادلان هذه الصفة ، فهما في حركة دائبة وانتقال مستمر . فما كان حقيقة قد يصير مجازاً ، وما كان مجازاً قد يصير حقيقة ، ومقياس ذلك هو الاستعمال والعرف اللغوي . وقد بين ابن جني انتقال المجاز إلى الحقيقة ، ونص على أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة^(٢) على الرغم من تعريفه لها في مكان آخر من كتابه بحسب الوضع في اللغة^(٣) . كما نقل السيوطي عن اللغويين قولهم : (إن الحقيقة قد تصير مجازاً وبالعكس فالحقيقة متى قل استعمالها صارت مجازاً عرفاً ، والمجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفاً^(٤)) .

(١) العربية يوهان فك ص ١٣٢ ، ١٣٥ .

(٢) الخصائص ابن جني ج ٢ ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٣) الخصائص ج ٢ ص ٤٤٢ .

(٤) الزهر ج ١ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

. وتختلف نظرة علم اللغة الحديث إلى قضية الحقيقة والمجاز عن النظرة اللغوية عند القدماء ، فتصنيف الدلالات إلى دلالة حقيقية ودلالة مجازية يعكس تصوراً استاتيكيّاً (ثابتاً) للغة ، وكان اللغة قد حددت معنى حقيقياً ثابتاً لكل لفظ من الألفاظ إن خرج عنه المعنى كان مجازاً . فكيف نعلم أصل الوضع ؟ وكيف نحدد المعنى الأصلي الأول لكلمة ما ؟ واللغة لم تصل إلينا فى طور نشأتها ، بل بعد آلاف السنين من التداول الشفوى ، وهل لنا أن نتحدث عن أصل الوضع عند دراستنا لكلمة عربية دون أن نبحث الكلمة فى اللغات السامية مستخرجين الصيغة السامية^(١) .

ويرى فندريس أن المجاز وإن كان هو السبب فى خلق العديد من المعانى للفظ الواحدة فى اللغة ، إلا أنه سريعاً ما ينسى ، ويصبح المعنى الجديد الذى دخل اللفظ عن طريق المجاز لا يقل فى حقيقته عن المعنى الأول الذى كان له . ونحن إذا أردنا أن نحدد معنى الكلمة أو معانيها ، فعلىنا أن ننظر إلى استعمالاتها كما هى اليوم لا إلى تاريخها^(٢) . ويقول فندريس : (فى التسليم بأن للكلمات معنى أساسياً ومعانى ثانوية صادرة عن الأصل إثارة لمسألة وجهة النظر التاريخية ، ووجهة النظر التاريخية تلك لا قيمة لها هنا^(٣)) .

ومن الباحثين المحدثين من يرى أن شرط المجاز ، هو أن يثير عند سماعه دهشة أو غرابة . وقد جعلوا هذا مقياساً للفصل بين ماهو حقيقة وبين ماهو مجاز وتبعاً لهذا ، فليس من المجاز عند هؤلاء ، تلك الأساليب التى تنوسيت فيها الناحية المجازية وأصبحت من الشيوع والدوران بحيث لا تثير فى الذهن دهشة أو غرابة كما فى طلعت الشمس وركب المخاطر^(٤) . ففصل ما بين

(١) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة : ص ٨٥ وانظر علم اللغة العربية ص .

(٢) اللغة ص ٢٢٨ .

(٣) اللغة ص ٢٢٩ ، وانظر دور الكلمة فى اللغة : ستيفن أولمان ص ١١٣ .

(٤) فى اللهجات العربية ص ١٨١ ، ١٨٢ .

الحقيقة والمجاز فى دلالة مثل هذه الالفاظ هو شعور الناس ، وذلك أن إطلاق اللفظ هو تسمية غير مباشرة أو نوع من التشبيه أو المجاز لمناسبة بينهما^(١) وعلى الرغم من أهمية نظرة المحدثين إلى الحقيقة والمجاز ، فقد وافقوا القدامى فى مسألة انتقال المجاز إلى الحقيقة . يقول الدكتور إبراهيم أنيس : وحين تمر الأيام على تلك المجازات ويكثر استعمالها ، لا تلبث أن تنسى الناحية المجازية فيها ، وتصبح معانيها حقيقية^(٢) . ويقول الدكتور محمد مبارك : إن استعمال اللفظ بالمعنى الجديد يكون فى بادئ الأمر عن طريق المجاز ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهب عنه هذه الصفة وتصبح دلالة على مدلوله الجديد دلالة حقيقية لا مجازية^(٣) .

ومما تقدم يتضح أنه ليس ثمة حد فاصل واضح كل الوضوح بين الحقيقة والمجاز ، ذلك أن هذه المسألة ذات طبيعة متغيرة ولهذا كثر الخلط بينهما . ولو تصفحنا المعاجم العربية لوجدنا أنها كثيراً ما تخلط بينهما ولا تنص على ذلك فى معظم الأحوال . بل إنها لم تعن بهذه الناحية لأنها لم تتبع الالفاظ تتبعاً تاريخياً بحسب تطورها من الحقيقة إلى المجاز ، هذا إذا استثنينا الزمخشري الذى حاول فى معجمه (أساس البلاغة) أن يصنف الدلالات على أساس الحقيقة والمجاز وأن يعنى بالترفة بين المعانى الحقيقية والمعانى المجازية للكلمة وبدأ بالحقيقى منها ، فوقع فى عدة مأخذ بإرجاعه المعانى الحسية إلى المعنوية والصحيح هو العكس . كما عد المجاز حقيقة فى بعض الالفاظ ، ومن هذا اعتباره الكتابة بمعنى النسخ حقيقة وبمعنى الخرز مجازاً والصواب العكس . وقد اعترض على هذا المنهج فى التفرقة بأنه نظر إلى المعانى الحقيقية والمعانى

(١) فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ص ٢٢١ .

(٢) فى اللهجات العربية ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٢١ ، وانظر دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٧-١٧٨ .

المجازية على أنها ثابتة ، مع أن الحقيقة والمجاز كثيراً ما يتبادلان مراكزهما ، وهما في حركة دائبة وانتقال مستمر^(١) .

وبالإضافة لما تقدم نجد أن الباحث اللغوي الحديث ، يلقى قدراً غير يسير من الصعوبة في الكشف عن الحقيقة والمجاز في الألفاظ ، ومن ثم كثرة الخلط بينهما . وتتمثل هذه الصعوبة في قول الدكتور إبراهيم السامرائي : (ولكن النظر في المعجم العربي القديم لا يبصر بهذه العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي انتهت إليه المادة وخلصت له . وعلى هذا فإن المعنى الحقيقي صار من قبيل المواد المهجورة لعدم الحاجة إلى استعماله)^(٢) هذا ما يؤكد صعوبة الفصل بين الحقيقة والمجاز ومن ثم كثرة الخلط بينهما .

والذي يهمنا في هذا البحث هو كون المجاز سبباً من أسباب الترادف في كثير من الألفاظ وذلك في ضوء انتقال المجاز إلى الحقيقة وصعوبة التفريق بينهما لأن البحث في الأصول التاريخية لكثير من الألفاظ المترادفة ، يبين أنها في حقيقتها لم تكن في أغلب الأحيان أسماء أصيلة للشيء ، وإنما أطلقت عليه وسمى بها عن طريق المجاز ولا بد هنا من تفصيل القول في هذا .

إن كثيراً من المسميات في اللغة غالباً ما يعبر بأسماء مختلفة على سبيل المجاز وذلك لأسباب اجتماعية كثيرة كالعادات والتقاليد والآداب وكذلك لاعتبارات نفسية متنوعة كالتشاؤم والتفاؤل والحياء والخوف والحب وغير ذلك من العوامل التي تؤدي إلى تسمية الشيء تسمية مجازية بدلاً من التعبير عنه باسمه الحقيقي الصريح . وقد تكون الخرافة من تلك الأسباب ، خاصة في تلك المجتمعات التي يسودها الاعتقاد بأن ذكر الشيء باسمه الصريح يؤدي إلى حضوره فيتحاشى الناس التلفظ بالكلمات الدالة على الأشياء المخيفة مستعاضين

(١) البحث اللغوي عند العرب د. أحمد مختار عمر ص ١٦٠ .

(٢) التطور اللغوي التاريخي د. إبراهيم السامرائي ص ٣٧ .

عنها بالكنايات^(١) . وكثيراً ما يقع لدى المتوحشين أن يكون لبعض الألفاظ طابع السرية والخفاء يمنع بعض الأفراد من استعمالها . وليس هذا الأمر مقصوراً على الأقوام البدائية ، فأننا نجد في تاريخ أكثر اللغات مدنية هناك حوادث من هذا القبيل لا تقل صرامة عما عند الأمم المتوحشة^(٢) . وتعرف هذه الظاهرة لدى المحدثين بتحريم المفردات « Taboo » وقد بين بعض علماء اللغة المحدثين دور الكناية والاستعارة في تجديد المفردات وكثرتها وتنوعها للتعبير عن الشيء بسبب هذا التحريم . فالكناية ليست إلا صورة متحضرة مما يسمى تحريم المفردات ، وإن أوضح إشارة للدلالة على التحريم الذى أصاب بعض الأفكار أو بعض الأشياء هو وجود الاستعارات ، كما يقول فندريس^(٣) .

ومهما يكن السبب الذى يكمن خلف التسمية المجازية والظرف اللغوى الخاص الذى استخدمت فيه أول مرة ، ومهما تكن الأسباب والاعتبارات المتباينة الى أدت الى تسمية الشيء بأسماء مختلفة وإطلاق العديد عليه من الألفاظ على سبيل المجاز . فإنه بمرور الوقت يخلف الكثير من الأسماء المختلفة للشيء الواحد . إذ إن هذه الأسماء المجازية ، لطول العهد بها ولكثرة استخدامها وشيوعها ، تنسى فيها الناحية المجازية ، ثم تصبح دالة على المسمى دلالة حقيقية لا مجازية ، بل إن دلالتها عليها أقرب إلى الذهن من دلالتها الأصلية لشيوع المعنى الجديد وانتشاره بعد طول العهد بهذا الاستعمال^(٤) . وهكذا يصبح فى آخر الأمر العديد من الأسماء المترادفة للمسمى الواحد . ولهذا كان المجاز سبباً مهماً من أسباب ترادف الألفاظ .

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، وانظر دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس ص ١٢٢ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٤ ، وانظر اللغة لفندريس ص ٢٨١ .

(٣) اللغة ص ٢٨٠ - ٢٨٢ ، وانظر : علم اللغة العربية د. حجازى ص ١٥ - ١٦ .

(٤) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٢١ .

وهذا ما عبر عنه بعض المحدثين «بالمجازات المنسية»^(١) ويبدو أن هذا التعبير غير دقيق لأن المجاز نفسه ليس سبباً للترادف ما لم يتحول إلى حقيقة بفعل الاستعمال ، ولأن انتقال المجاز إلى الحقيقة هو السبب المباشر في حدوث الترادف ، وإن كان باستطاعة الباحث أحياناً أن يكشف التسمية المجازية ويميزها من التسمية الحقيقية . إذ لاقية هنا للصفة المجازية في الألفاظ سواء أكانت معروفة أم مجهولة . فتلك مسألة تاريخية ، والمستعمل للغة لا يعنيه استخدام هذه الألفاظ مجازاً أم حقيقة بقدر ما تعنيه دلالتها الحالية .

ولاشك أن الاستعمال غالباً ما يجهل التفرقة بين الحقيقة والمجاز في كثير من الألفاظ اللغوية . وذلك ما ذهب إليه فندريس في تأكيده أن المعنى الجديد للكلمة الذي اكتسبته عن طريق الاستعارة قد أبعدها عن معناها الأصلي القديم ، وهذه الاستعارة مسألة تاريخية في حياة الألفاظ ، لا يقصدها المتكلم في استعماله للألفاظ بمعناها الجديد . وقد مثل فندريس لهذا الأمر بقوله : (قد يعترض معترض فيقول بأنه قد مرت لحظة كان يحس خلالها بأن كلمة (ريشة) استعارة ولكن هذه اللحظة لم تظل ، فاية كلمة في اللغة الجارية ليس لها إلا معنى واحد في الوقت الواحد . إذ لما كانت ريشة الأوزة تستعمل في الكتابة ، كان الذي قال «أخذت ريشتي لأكتب كلمة» قد استعمل كلمة ريشة بمعنى أداة للكتابة ولم يقصد استعمال استعارة ، وسامعه لم يقدر غير هذا التقدير)^(٢) . وهذا ما يؤكد أن التسمية المجازية لا تنقل أهمية عن التسمية الحقيقية من حيث الدلالة على الشيء على أنه لا يجوز اعتبار كل مجاز مسبباً للترادف على وجه الإطلاق فقد يعترض على هذا القول بأن من شروط الترادف لا يكون

(١) اللغة ، فندريس ص ٢٢٩ .

(٢) اللغة ، فندريس ص ٢٢٩ .

مجازاً . وللجواب على هذا القول أن ذلك مقيد بما قدمنا من صيرورة المجاز حقيقة واختفاء الناحية المجازية فى التسمية تماماً ، أو أننا نجهل أن هذا الاسم مجاز فى الشيء وذاك حقيقة فيه . فالاسم الذى كان يدل على مسماه مجازاً ثم يشاع استعماله حتى صار دالاً عليه دلالة اسمه الحقيقى الصريح هو الذى نعنيه هنا سبباً للترادف فما دامت مثل هذه الألفاظ قد أصبحت تدل على شيء واحد دلالة مباشرة ، دون أن نلمح فيها أى أثر مجازى ، فلا مانع حينئذ ، فى مثل هذه الحالة من التسليم بترادفها . وعلى أساس المجاز الذى صار حقيقة ، نفسر الكثير من الألفاظ المترادفة ، فإن التأمل فى طائفة كبيرة من المترادفات والتحقيق فيها من الناحية التاريخية ، يبين لنا بوضوح أنها فى حقيقتها ، ليست اسماً أصيلاً للشيء ، وإنما أطلقت عليه مجازاً أول الأمر ، ولما كان كثير من هذه الأسماء المجازية قد استقر مجازه مكان حقيقته فى أذهان الناس بعد أن مكن الاستعمال له فقد أصبحت تدل على الشيء دلالة مباشرة حقيقية كدلالة اسمه الأصيل ، وبذلك صارت مترادفة . ومن أمثلة ذلك ترادف الوغى والحرب «والوغى فى الأصل اختلاط الأصوات فى الحرب ، ثم كثر ذلك فصارت الحرب وغى» بنص ابن دريد ^(١) . وتسمية الحرب وغى هى من المجاز المرسل لعلاقة المسبب ، وذلك لأن الحرب مسببة لاختلاط الأصوات وعن طريق المجاز المرسل أيضاً نفسر ترادف الرواية والمزادة . إذ إن «الرواية هو البعير أو الحمار الذى يستقى عليه الماء» ، «والمزادة هى الوعاء الذى يكون فيه الماء ^(٢) وبسبب المجاورة فى المكان انتقل معنى الرواية من الدابة التى يستقى عليها إلى المزادة . فصارت الكلمتان بمعنى واحد . وغنى عن البيان أن المجاورة

(١) الجمهرة لابن دريد ج ٣ ص ٤٣٢ .

(٢) اللسان مادة (روى) ج ١ ص ٣٤٧ .

هى إحدى علاقات المجاز المرسل ، والعرب تسمى الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب على حد تعبير ابن قتيبة ^(١) . وعلى هذا النحو نفس قول ابن دريد : (والراوية : البعير الذى يستقى عليه ثم صارت المزادة راوية) ^(٢) . ويبدو أن تسمية المزادة راوية قديم ، وذلك بدلالة ملاحظة ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) لهذا الاستعمال والحكم عليه بالخطأ لأنه بخلاف الأصل ، جاعلاً إياه من باب ما يضعه الناس فى غير موضعه ، حيث يقول : (وتقول : هى المزادة ، للتي يستقى فيها الماء ولا تقل راوية ، إنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يحمل عليه الماء) ^(٣) كما لاحظ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) أن الناس يستعملون الراوية بمعنى المزادة ، إلا أنه لم يقل بتخطئته . وقد فسره بقوله : (وقولهم للمزادة راوية ، والراوية البعير الذى يستقى عليه الماء ، فسمى الوعاء راوية باسم البعير الذى يحمله) ^(٤) ، وقد صوبه أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) على وجه تسمية الشيء بما قرب منه وما كان من سببه ^(٥) . كذلك جوزة الجوهرى (ت ٣٩٣ هـ) على سبيل الاستعارة بقوله (والعامة تسمى المزادة : راوية) ^(٦) وذلك جائز على سبيل الاستعارة . وذلك مذهب ابن السكيت فى القول بالتخطئة ، على الرغم من اعترافه بأن الناس يسمون المزادة راوية ^(٧) .

(١) أدب الكاتب ص ٢١ .

(٢) الجمهرة ج ٣ ص ٤٣٣ .

(٣) اصلاح المنطق ، ابن السكيت ص ٣٣١ .

(٤) أدب الكاتب ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٥) لحن العوام للزبيدي ص ٢٣٥ ، ٢٣٧ .

(٦) الصحاح مادة (روى) ج ٦ ص ٢٣٦٤ .

(٧) تقويم اللسان ص ١٣٢ ..

إن هذا التباين فى المواقف المتمثل بالجواز والإنكار إزاء استعمال الراوية مرادفة للمزادة بسبب (التغير) الدلالى ، إنما هو ناتج عن اختلاف اللغويين فى مقياس الصواب اللغوى من حيث التوسع والأخذ بالمعنى الجديد أو رفضه والمحافظة على المعنى القديم ومهما يكن موقف المنكرين المتشدد ، فلا شك أن فى إطلاق الراوية على المزادة مجازاً مرسلأً وهو أشهر من أن يستدل عليه . . . وهذا ما تؤكدته الدراسات اللغوية الحديثة ^(١) ومن المعلوم أن المجاز المرسل صورة من صور التغير الدلالى الواضحة .

(٥)

لعل من الأمثلة الواضحة على حدوث الترادف بسبب المجاز ما نجده فى ترادف الألفاظ الكثيرة على الداهية ^(٢) وقد تناولنا بالدراسة جملة من هذه الألفاظ لتكون مثالا نبين فيه ما للمجاز من أثر كبير فى ترادف الألفاظ . فلو تأملنا هذه الألفاظ الكثيرة التى عدت مرادفات للداهية لتبين لنا أن أغلبها ليس بالأسماء الأصلية للداهية ، وإنما استعيرة للدلالة عليها لمناسبة ما . فقد أطلق على الداهية الكثير من الأسماء المختلفة على سبيل المجاز ، وكنى عنها بالعديد من الألفاظ لأغراض مختلفة ووجوه متفاوتة ، بدلاً من التعبير عنها باسمها الحقيقى الصريح . ولما كثر استعمال تلك الأسماء المجازية فى معنى الداهية وطال العهد بها ، اختفت معانيها الأصلية أو كادت تجهل ، فانتقلت إلى الدلالة على الداهية حتى صارت حقيقية فيها ، لا يلحظ أى أثر للمجاز فيها . فمن أسماء الداهية التى ترادفت على هذا النحو مثلاً : «النيرب» التى أصلها

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٢) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ، فصل الدواهي ص ٣٠٩ ، والمخصص لابن سيده ج ١٢ ص ١٣٦ -

النميمة . يقول ابن دريد : «رجل ذونيرب ، أى ذو نميمة وأصله فيما يزعم بعض أهل اللغة من النرب ، والياء رائدة ، وربما سميت الداهية نيربا» ^(١) .

وجاء فى اللسان : النيرب هو الشر والنميمة ، ونيرب الرجل : سعى ونم ، ورجل نيرب وذونيرب أى ذو شر ونميمة ، وامرأة نيربة ، والنيربة النميمة ^(٢) وفى ضوء العلاقة بين المدلولين يمكن أن نفسر تسمية الداهية نيرباً بالمجاز المرسل الذى علاقته السببية ، وذلك باعتبار النميمة سبباً للداهية . ومن مرادفات الداهية : أم حبوكر أو حبوكرى أو حبوكران . وتلقى منها أم فيقال وقع فى حبوكر . ويقال جاء فلان بأم حبوكرى أى الداهية (وأصله الرملة التى يضل فيها ، ثم صرفت إلى الدواهي) على حد قول ابن السكيت ^(٣) . وهذا الترادف يمكن تفسيره أيضاً بالمجاز المرسل للعلاقة السببية بين الدالتين وذلك باعتبار العلاقة المكانية بين الدالتين وهنا يتضح تأثير التغير الدلالى فى هذه المترادفات .

ومن أسماء الداهية : «الفاقرة» يقال : عمل به الفاقة أى الداهية . وقد جاءت فى قوله تعالى : ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ ^(٤) . قال أبو اسحق فى معناها : «توقن أن يفعل بها داهية من العذاب ونحو ذلك» وأصل «الفاقرة من الفقير وهو الوسم الذى يفقر الأنف» ، وهى إذلال البعير وترويضه من قولهم : «قد فقرت أنف البعير أفقره ، إذا حززته بحديد أو مروة ثم وضعت على موضع الحزّ الجريز وعليه وتر ملوى لتذله به وتروضه . ومنه قيل : عمل

(١) الجمهرة : ج١ ص ٢٧٧ ، والمزهر ج١ ص ٤٣٢ .

(٢) اللسان مادة (نيرب) ج٣ ص ٧٥٥ .

(٣) المخصص : ج١٢ ص ١٤٤ ، واللسان مادة (خبكر) ج١ ص ١٦٢ ، وجمهرة الأمثال لأبى هلال

العسكري ج١ ص ٤٧ .

(٤) سورة القيامة : آية ٢٥ .

به الفاقرة ، بمعنى الداهية ^(١) وما تقدم لمجد أن دلالة الكلمة انتقلت من المجال المادى إلى المجال المعنوى لوجود علاقة بين الداليتين وهى «الحز» وواضح أن فى تسمية الداهية فاقرة مجازاً علاقته المشابهة ، أى أنهم شبهوا الداهية بالفاقرة التى تعمل فى أنف البعير . ومن أسمائها : «عرق القربة» يقال لقى منه عرق القربة أى أمراً شديداً ^(٢) .

ولأهل اللغة آراء مختلفة بشأن هذه التسمية والأصل فيها . قال الكسائى عرق القربة أى يقول نصبت لك وتكلفيت وتعبت حتى عرقت كعرق القربة ، وعرقها سيلان مائها . وقال أبو عبيدة : تكلفت إليك مالا يبلغه أحد حتى تجشمت مالا يكون لأن القربة لا تعرق . وقال الأصمعى عرق القربة معناها الشدة ولا أدرى ما أصله . وقيل أراد أنى قصدتك وسافرت إليك واحتجت إلى عرق القربة وهو ماؤها . وقيل : لقيت منه عرق القربة أى شدة ومشقة ، معناه أن القربة إذا عرقت وهى مدهونة خبث ريحها . وقال ابن الأعرابى : كلفت إليك عرق القربة وعلق القربة ، فأما عرقها فعركك بها عن جهد حملها ، وذلك لأن أشد الأعمال عندهم السقى . وقال الجوهري فيها : العرق إنما هو للرجل لا للقربة ، وأصله أن القرب إنما تحملها الأماء الزوافر ومن لامعين له ، وربما افتقر الرجل الكريم واحتاج إلى حملها بنفسه فيعرف لما يلحقه من المشقة والحياء من الناس ، فيقال : تجشمت لك عرق القربة . وقيل غير ذلك ^(٣) وأياً كان السبب فى هذه التسمية فهى ليست حقيقية وذلك بدلالة ما جاء فى اللسان من أن العرق هو ما جرى من أصول الشعر من ماء الجلد ، هو

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٥١ .

(٢) اللسان مادة (فقر) ج ٢ ص ٦٤٢ .

(٣) اللسان مادة (عرق) ج ٣ ص ٢٤ ، وينظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٤٧ .

فى الحيوان أصل وفيما سواه مستعار ^(١) . ومن أسمائها : «الصل» وأصله الحية التى تقتل من ساعتها ، وقيل الحية التى لاتنفع فيها الرقية ^(٢) .

وعلى هذا تكون تسمية الداهية بالصل مجازاً علاقته المشابهة ومن أسمائها «ابنة الجبل» يقال : صمى ابنة الجبل ، أى احرصى أيتها الداهية ، وأصلها الحية أيضاً ، لأن الجبل مأواها . وقيل إن الأصل فى «ابنة الجبل الحية التى لاتجيب الراقى» وقيل للداهية : ابنة الجبل لأنها تثقل كأنها جبل . وقيل إن ابنة الجبل هى الصدى ، وهو الصوت الذى يرجع إليك من الجبل . وقيل غير ذلك ^(٣) وما تقدم نجد أن السبب فى تسمية الداهية بهذا الاسم هو إما تشبيه لها بالحية أو بالجبل لثقله .

ويقال للداهية : تُغْلَسُ « وتروى تُغْلَسُ » يقال سقط فلان فى تُغْلَسُ وهى الداهية والغْلَس هو ظلمة الليل إذا اختلطت بضوء الصباح . وقد كانت الغارات تقع بغلس أى بكرة . وعلى هذا تكون تسمية الداهية بهذا الاسم على سبيل المجاز المرسل الذى علاقته الزمانية ، وأما إذا كان «تُغْلَسُ» اسم واد كما قيل ، فتكون علاقة المجاز عندئذ المكانية ^(٤) .

ويقال للداهية : «أَغْوِيَّة» ومنه قولهم : وقع فلان فى أغْوِيَّة ، أى فى داهية والأغوية كالمغواة وهى حفرة كالزُبَّة تحتفر للذئب ويجعل فيها جدى ، إذا نظر الذئب إليه سقط عليه ، يريده فيصاد ، وفى الأمثال من حفرة مغواة وقع فيها ، ومن هذا قيل لكل مهلكة مُغَوَّاة على التشبيه ^(٥) .

(١) اللسان مادة (عرق) ج٣ ص ٢٥ .

(٢) اللسان مادة (صلل) ج٢ ص ٢٨٥ ، وينظر مجمع الأمثال : ج١ ص ٢٧ .

(٣) اللسان مادة (جبل) ج١ ص ١٩٧ ، وينظر جمهرة الأمثال للعسكري ج١ ص ٤١ ، ص ٢١٤ .

(٤) اللسان مادة (غلس) ج٢ ص ١٥٦ ، ومادة (تغلس) ، ص ٣٣ .

(٥) اللسان مادة (غوى) ج٢ ص ١٤١ ، وينظر : جمهرة الأمثال للعسكري ج٢ ص ٢٨٩ .

ويقال للداهية «الزبير» يقال جاء بالزبير أى بالداهية . وأصل الزبرة : الشعر الذى بين كتفى الأسد . وقيل : هو شعر مجتمع على موضع الكاهل من الأسد وفى مرفقيه ، وكل شعر يكون كذلك مجتمعاً فهو زُبْرَةٌ ^(١) وتسمية الداهية زبيراً استعارة ، والعلاقة بين الداليتين كما هو واضح الشدة أو القوة لأنه يقال للرجل الشديد القوى الزبير والزبر ^(٢) .

ومن أسماء الداهية التى تروىها كتب اللغة «القَنْطَر والقَنْطِير» يقال جاء فلان بالقنطر أو بالقنطير أى بالداهية . ولم نستدل على أصلها ، ولعلها من قطر بمعنى رماه على قطريه أى جانبيه حيث يقال : طعنه فقطره ، أى ألغاه على قطره أى جانبه ، فتقطر أى سقط ، ثم استعيرت للداهية باعتبار أنها تقطر بصاحبها ^(٣) .

ومن أسمائها «ثالثة الأثافي» يقال : رماه الله بثالثة الأثافي ، أى بالداهية وقد سميت بها على الاستعارة ، ذلك أن حقيقة «ثالثة الأثافي» هى الجبل أو القطعة منه ، شبهت الداهية به ، قال ابن كيسان : سألت أبا العباس عن ثالثة الأثافي فقال : الجبل تجعل صخرتان إلى جانبه وتنصب عليه وعليهما القدر ، فهو ثالث للثفتين اللتين جعلتا إلى جنبه وهو أعظم الأثافي ^(٤) . وقال الميداني بشأن قولهم : رماه الله بثالثة الأثافي ، أنه يضرب لمن رمى بداهية عظيمة ، لأن الأثافي ثلاثة أحجار ، فإذا رماه بالثالثة وهى القطعة من الجبل فقد بلغ النهاية ^(٤) ، والعلاقة هنا بين الداليتين واضحة هى الهلاك أو الثقل الشديد . ومن أسماء الداهية «الفليقة» وفيها عدة صور لفظية . يقال جاء بالفليقة أى

(١) اللسان مادة (زبر) ج ١ ص ٣١٦ .

(٢) كثر الحفاظ فى كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت : ص ٤٣٢ .

(٣) اللسان مادة (قطر) ج ٣ ص ٦ ، ومادة (قنطر) ص ١٨ .

(٤) مجمع الأمثال ج ١ ص ٢٨٧ ، وينظر جمهرة الأمثال ج ١ ص ٤٧٨ ، ص ٤٧٩ .

بالداهية . وتقول العرب أيضاً : ياللفليقة بمعنى الداهية ^(١) . وأصلها الكتيبة العظيمة . وقيل : هي الكثيرة السلام . وقيل : هي الجيش العظيم ^(٢) وكل هذه الصور متقاربة في المعنى ، ومن الواضح أن في إطلاق هذه اللفظة «اللفليقة» على الداهية استعارة علاقتها المشابهة لارتباط هذه الدلالات بجزء من المعنى وهو القوة والكثرة .

وهناك الكثير من الألفاظ الأخرى التي سميت بها الداهية على هذا النحو ، ثم صارت أعلاماً لها نتيجة التغير الدلالي . وقد نص بعض اللغويين القدامى على طائفة منها بأنها كنى للداهية ^(٣) .

يتضح مما تقدم من هذه الدراسة أن معظم مرادفات الداهية ليست أصيلة من حيث الدلالة عليها ، وإنما سميت بها على سبيل المجاز والكناية ، وما إلى ذلك من وجوه التجوز في تسمية الشيء ، ولكثرة الاستعمال وغلبته ، تنوسى الأصل في هذه الأسماء حتى صارت حقيقة في الداهية . وإذا كان باستطاعة البحث اللغوي التاريخي أن يكشف لنا الصفة المجازية في طائفة من الأسماء التي أطلقت على الداهية ، مبيّناً سبل انتقالها وتغيرها من معانيها الحقيقة إلى معنى الداهية ، فثمة أسماء أخرى للداهية يتعذر بيان ذلك فيها ، إذ يصعب تعرف الوجوه والسبل التي سوغت انتقالها من معانيها الأصلية إلى الدلالة على الداهية وذلك أن اللغويين غالباً ما يسوقون الألفاظ الكثيرة على أنها أسماء للداهية ويستشهدون بالنصوص اللغوية على ذلك دون بيان الأصل فيها ، وإن أشاروا إليه أحياناً ، فيبدو بعيداً عن معنى الداهية ، إذ إنهم لا يوضحون العلاقة بين ذلك المعنى والداهية ولا سبل انتقاله إليها . ولهذا لا يمكن في كثير من

(١) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٠٩ واللسان مادة فلق ج ٢ ص ٣١١ .

(٢) اللسان مادة فلق ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة للأصفهاني ج ٢ ص ٤٨٥ تحقيق عبد المجيد قطامش .

الأحيان أن نوجه المناسبة فى استعارة هذه الألفاظ للداهية . وكما أن كتب اللغة ومعاجمها القديمة لاتشير إلى التوصل إلى هذا المعنى المجازى ، ولا إلى الظروف أو الحال الذى يسر هذا الانتقال من الحقيقة إلى المجازة والنظر فى المعجم العربى القديم لايبصر بهذه العلاقة بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى الذى انتهت إليه المادة وخلصت له ^(١) . ويضاف إلى هذا أن البحث فى أصول تلك الألفاظ التى سميت بها الداهية وتنوسيت فيها لصفة المجازية أمر ليس باليسير ذلك أنه يتطلب التوغل فى العصور التاريخية والاطلاع على تلك الظروف اللغوية السحيقة ، والبحث فى الحياة الاجتماعية والحضارية من أجل معرفة طريقة انتقال ، لتتوصل إلى أن هذه الأسماء للداهية وغيرها التى تبدو لنا حقيقة فيها ، قد كانت فى بدء استعمالها فى الداهية مجازاً . وهذا مانجهل فيه الكثير ، ولهذا كله أصبحنا نجد طائفة من الأسماء التى أطلقت للدلالة على كل داهية من غير أن نستدل على أصلها فى بعض الأحيان . إن عرفنا أصل بعضها أحياناً فإن ذلك يبدو بعيداً عن معنى الداهية بالنسبة للوقت الحالى . ومن المؤكد أننا لانرتاب فى أصالة الكثير من أسماء الداهية ولكن نجهل أصلها الحقيقى وطريقة انتقال دلالة هذه الأسماء إلى الدلالة على الداهية . يضاف إلى ذلك عدم المعرفة بالظرف اللغوى - أو الاستخدام اللغوى الذى تسبب فى هذا الانتقال ^(٢) . من أجل لك تعددت تفسيرات اللغويين واختلفت فى إطلاق طائفة من الأسماء على الداهية .

مما تقدم نستطيع أن نتبين دور المجاز وأثره فى حدوث المرادفات الكثيرة للداهية . وذلك أن الداهية هى أسماء المعنى وليست شيئاً مادياً يمكن تشخيصه بالحواس كما هو الحال فى أسماء الذات ، وأن هذه الألفاظ الكثيرة التى سميت

(١) التطور اللغوى التاريخى د. إبراهيم السامرائى ص ٣٧ .

(٢) انظر - أيضاً - اللسان مادة (عرف) ج٢ ص ٢٤١ ، ومادة (فور) ج١ ص ٢٤ .

بها الداهية ، كانت فى الأصل ذات مدلولات حسية مادية كما مرّ فى الأمثلة السابقة ، وبما لاشك فيه أن ضرب انتقال دلالة اللفظ من المجال المادى إلى المجال المعنوى المجرد إنما هو ضرب المجاز . لأن الدلالة المادية للفظ هى الأصل والحقيقة فيه ، وما سواها من المعانى تغير دلالى له . وتعد هذه الحقيقة من بديهات علم اللغة الحديث . كما يقول استيفن اولما فى كيفية تغيير المعنى . (ومن المناخ الشائعة للاستعارة استخدام الكلمات ذات المعانى المادية للدلالة على المعانى المجردة) ^(١) . فالمجاز لا يفسر حدوث الترادف فحسب وإنما يعلل أيضاً كثرته إلى حد كبير ، وأوضح مثال على ذلك فى نشأة المرادفات الكثيرة للداهية . ولهذا السبب كثرت أسماء الداهية فى العربية إلى الحد الذى بلغت فيه مئات الألفاظ ^(٢) . على أنه يمكن تفسير هذه الكثرة بطبيعة المسمى (الداهية) ووقعه فى نفوسهم ، وبطبيعة الحياة العربية القاسية آنذاك التى يتعرضون فيها لمختلف الحوادث والظواهر الطبيعية المؤذية والقاتلة أحياناً . إن الحرب داهية وكذلك الغزو والثار والموت والكوارث الطبيعية والقحط والجوع والسنة المجدة وقلة المطر والكلا وكل ما يثير الخوف ويسبب الأذى . ومن الدواهي فى بيئتهم أيضاً بعض صنوف الحيوان وبعض أشكال الأرض كأن تكون مضللة أو صعبة المرتقى أو لا منفذ لها ، أو لاتنبت شيئاً ، وكذلك ضروب من الحيات والأفاعى السامة والقاتلة إلى غيرها من معالم وشخص بيئتهم المادية التى أطلقوها على الداهية لصلة ما بينهما . ولهذا كثيراً ما نجد الخلط والتداخل بين هذه المسميات والداهية ، ولاسيما بينها وبين أسماء الحية والحرب والحيوان القاتل والصحراء وغيرها وذلك بسبب العلاقة بين مدلولات هذه المسميات والداهية مما جعلتهم

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٦ .

(٢) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص ٣٠٩ ، وانظر المزهري للسيوطي ج١ ص ٣٢٥ ، وانباء الرواة للقفطي

ج١ ص ٣٣٥ .

يستعيرون بعضها للدلالة على الداهية غير أن الدلالة المادية لهذه الأسماء يعتبر ما استعمل بمعنى الداهية ما هو إلا مجازاً . وهذه الكثرة فى المترادفات للداهية تعبر عن نظرة العرب الحسية إلى مسمى كالداهية ، وتكشف عن غط من تفكيرهم وعاداتهم ومجرى حياتهم وما فيها من ظواهر وحوادث وهى كذلك توضح صورة اللغة وعلاقتها بالبيئة المادية . وقد تأثر استخدامهم اللغوى بكل هذه المظاهر الطبيعية والحياتية اليومية ، فاستعاروا من بيئتهم المادية الصحراوية ومعالمها الاجتماعية كثيراً من أسماء شخوصها وأعيانها ، وكنوا بها عن الداهية أول الأمر ، ثم صارت أعلاماً لها فيما بعد ، وهذا ما يفصح عن طريقة العرب الأقدمين فى إطلاق العلم والشهرة وعن طبيعة تصورهم للداهية ، وهو ما أشار إليه الدكتور إبراهيم السامرائى فى تعليقه على مترادفات الداهية التى ذكرها ابن الأثير فى كتابه (المرصع) ، بقوله (إننا على سبيل المثال نبتين من الكتاب كيف تصور العرب «الداهية» هذا الكيان المعمى المجهول الذى تخيلوه على هيئات مختلفة . فهو تارة إنسى وأخرى حيوانى وطوراً شئ آخر من شخوص الطبيعة الحية) ^(١) .

ومما ينبغى ذكره أن هذه الأسماء ليست جميعها مترادفة بالمعنى الواضح للترادف . فنشأة المترادفات الدالة على الداهية فى العربية وكثرتها بسبب المجاز يماثلها حدوث المترادفات فى لغات أخرى ، وفى اللغة الإنكليزية هناك عدد من المترادفات التى تدل على الموت بسبب المجاز أيضاً مع الفارق فى الكثرة بالنسبة إلى اللغة العربية ^(٢) فقد ذكر استيفن أو لمان أن ثمة موضوعات معينة تكون مراكز لتجمع المترادفات حولها بسبب أهميتها فى المجتمع والحياة ، ومثل لهذا

(١) التطور اللغوى التاريخى ص ٤٠ .

(٢) المخصص لابن سيده ج ٦ ص ١١٩ - ١٢١ .

بعده مسميات فى الإنكليزية والفرنسية مما له مجاميع من المترادفات كفكرة (الموت) التى وصفها بأنها مركز دائم لجذب الترادف بسبب أهميتها .

ثم أشار بعد ذلك إلى دور المجاز والكناية فى مجموعة المترادفات الدالة على هذا المعنى موضحاً قوله بالأمثلة ^(١) . وقد علل كثرة مرادفات الموت حين قال (والواقع أن الثروة الطائلة من المترادفات التى ولدتها جميع اللغات لتخفيف صدمة الموت ووقعه على النفس إنما ترجع إلى هذا القانون : «الاستهلاك بكثرة الاستعمال» والحاجة الدائمة إلى التجديد . وليس دور هذا القانون فى هذا المضمار بأقل من دور الموت نفسه ، ذلك المجال الذى يضطرنا إلى التنويع والتجديد فى اصطلاحاته بسبب ماله من تأثير عاطفى ^(٢) .

ولا يقتصر المجاز فى تفسير حدوث مترادفات الداهية والموت بل يفسر أيضاً طائفة أخرى من المترادفات لمسميات نحو الذئب والأسد والحية والحرب والزوجة والصحراء والجمل والغسل وغير ذلك ، وأكثر ما يتضح هذا السبب فى الأسماء المترادفة الدالة على الجنس وما يتصل به . إذ أنه يفسر الترادف لكثير من هذه الألفاظ تبعاً للتسمية المجازية وصيرورتها إلى حقيقة بفعل الاستعمال . وذلك أن معظم هذه الألفاظ المترادفة إنما هى فى الأصل مجاز أو كناية يشيع ويتشرب على السنة الناس حتى يصبح حقيقة ، ثم يسمى بمجاز آخر حتى يعود حقيقة فى المسمى أيضاً .

وهكذا تتعدد الألفاظ للمسمى الجنسى فتنشأ من بعد مجموعة من المترادفات التى تدل عليه . ويرجع ذلك إلى أن المعانى الجنسية ومسمياتها مما يتحرج الناس فى التعبير عنها بأسمائها الصريحة الموضوعة لها ، مراعاة للأداب الاجتماعية

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٤٩ ، ص ١٥٠ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٨ .

والاعتبارات الأخلاقية . ولهذا يلجأ إلى المجاز في التسمية وتستبدل الكناية باللفظ الصريح . ثم تنسى الصفة المجازية بمرور الزمن في هذه الأسماء وتصير حقيقة ففى الشيء المسمى لكثرة استعماله . ويوضح هذا القول ما حكاه أبو حيان التوحيدى فى مثالبه عن ابن فارس ^(١) .

وقد وقعت الكناية عن الأمور الجنسية وما يستقبح ذكره صراحة ، فى القرآن الكريم ، حيث عدل عن التصريح بها بأسمائها المعروفة المباشرة إلى الكناية عنها فى عدة مواضع ^(٢) وفى اللغة نجد الشيء الكثير من هذا حيث العديد من الألفاظ للشيء الواحد لهذا السبب ولاسيما الجنس وما يستقبح ذكره حياءً أو خوفاً ^(٣) ومن هذا كله يتضح لنا السبب الحقيقى فى كثرة الأسماء المترادفة الدالة على الجنس التى حفلت بها المعجمات وكتب اللغة والتى بلغت العشرات للمعنى الواحد وربما المئات . وبمثل هذا يمكن أن نفسر ترادف الأسماء التى يتخوف منها أو يستقبح ذكرها صراحة أو كل ما يستحب فيه الكناية والتلميح لأسباب اجتماعية أو نفسية مختلفة كالحب والحياء والخوف والتشاؤم والتفاؤل وغيرها من الأسباب التى تحمل الناس على التسمية المجازية . ولهذا كثرت الأسماء التى تدل على الصحراء والأعمى والموت والمضائب وبعض أنواع الحيوان وكل مايفر منه الإنسان فيعدل عن التصريح به إلى الكناية عنه ثم ترادفت تلك الأسماء بحكم ظاهرة التغير الدلالى ، وهذا ما يؤكد عدم أصالة بعض المترادفات التى نشأت على هذا النحو ، ولقد ذهب عدد من اللغويين المحدثين العرب إلى حدوث الترادف بسبب المجاز والاستعارة لكنهم لم يربطوا ذلك بظاهرة التغير الدلالى ولم يبينوا علاقة العوامل الاجتماعية والنفسية وأثرها

(١) مثالب الوزيرين لأبى حيان التوحيدى ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) سورة النساء آية ٤٣ وانظر سورة الأنفال آية ٥٠ .

(٣) دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس ص ١٤٣ .

فى هذا السبب ، وأن من أشار منهم إلى التغير الدلالى لم يجعله صراحة من أسباب نشأة الترادف فى اللغة ^(١) ، على حين أن بعضهم قد أغفله تماماً ^(٢) .

ومن المحدثين الأجانب من تطرق إلى هذا الموضوع فقد أشار فندريس فى مواضع عديدة من كتابه اللغة مؤكداً دور الاستعارة والكناية فى تعدد التسمية بسبب العوامل الاجتماعية والنفسية ^(٣) . وذهب استيفن أولمان إلى هذا السبب صراحة فى الفصل الذى عقده لدراسة الترادف فى طائفة من اللغات ^(٤) . وحين عرض لتغير المعنى قال أولمان : « أن هناك حالات أخرى لاحتصر لها يكون تغيير المعنى فيها غير مرتبط بأية حاجة عملية ، حيث لا يعمل هذا التغيير على سد النقص الموجود فى الثروة اللفظية ، وإنما يضيف أمثلة جديدة إلى المترادفات الموجودات بالفعل ^(٥) » .

وفىما يتعلق بحقيقة ترادف الألفاظ فى ضوء ظاهرة التغير الدلالى ينبغى القول إنه لو نظرنا إلى هذه القضية نظرة تاريخية آخذين بعين الاعتبار الأصول التاريخية لدلالات هذه المترادفات فإننا نجد الترادف فى هذه الألفاظ غير واضح تمام الوضوح أما إذا تفحصنا هذه الألفاظ بمنظار الوصفية آخذين بنظر الاعتبار ما وصلت إليه هذه الألفاظ من دلالات فإننا نجد حتماً حقيقة ترادفها . وهذا يعنى أن حقيقة ظاهرة الترادف تظهر بوضوح من خلال المنهج الوصفى . فالباحث اللغوى يستطيع أن يدرس ظاهرة الترادف فى أية لغة دراسة صحيحة

(١) انظر : الأضداد فى اللغة ، محمد حسين آل ياسين ص ٣٠ ، ٣٧ ، وعلم اللغة د . على عبد الواحد وافى ص ٢٣٩ ، وفقه اللغة وخصائص العربية ، محمد مبارك ص ٢١٥ ، ص ٢١٧ ، وفى اللهجات العربية د . إبراهيم أنيس ص ١٩٦ وما بعدها .

(٢) فصول فى فقه اللغة : رمضان عبد التواب ص ٢٧٩ وما بعدها .

(٣) اللغة : فندريس ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٤) دور الكلمة فى اللغة ص ١٤٩ ، ١٥١ .

(٥) دور الكلمة فى اللغة ص ١٥٢ .

فى ضوء المنهج الوصفى . قد يخبرنا علماء اللغة من المشتغلين فى الأصول التاريخية للكلمات أن هناك فروقا فى الدلالة بين الألفاظ المترادفة بحسب الأصل ، غير أن هذه النظرة قد تكون صحيحة تاريخيا ، ولكن أهميتها قليلة الفائدة فى موضوعنا هذا ، لأن مستخدم اللغة لا يدرك الأصل التاريخى لهذه الكلمات كما أن (من المقرر أن وصف أية حالة معينة من حالات اللغة يجب أن يكون دائما بمعزل عن مسألة الرجوع إلى الأصول التاريخية أو إحياء هذه الأصول ، كما إنه لا أمل لنا البتة فى الحصول على صورة حقيقية لنظام اللغة إلا إذا شعرنا بشعور المتكلم ووضعنا أنفسنا مكانه) ^(١) .

مما تقدم يتضح أن نشأة الترادف تعود إلى أسباب وعوامل مختلفة ، تتفاوت أثرا ووضوحا : وإن كان يبدو من هذه الدراسة أن للتغير الدلالى أثرا كبيرا فى ترادف الألفاظ ، فمعظم المترادفات ، إن لم نقل جميعها سببها التغير الدلالى بفعل الاستعمال ، وبعبارة أوضح إن ظاهرة الترادف غالبا ما تكون نتيجة التطور فى الاستعمال اللغوى أو نتيجة الجديد فى الدلالة وليست بسبب الوضع ، وبهذا التعليل يمكن أن نرد كثيرا مما عده العلماء من المترادف إلى هذه الحقيقة اللغوية .

ولذلك يصح النظر إلى الترادف وتفسيره فى ضوء الدلالة وتغيرها ومن خلال الاستخدام اللغوى . لأن فكرة الترادف فى حقيقتها مسألة دلالية قبل كل شئ تتعلق بالمعنى وما يصيبه من تغير من جراء الاستعمال . وخير دليل على هذه العلاقة الوثيقة من أن أكثر أسباب حدوث الترادف وأهمها من تخصيص العام وتعميم الخاص وتحويل الصفة إلى الإسمية من انتقال مجال الدلالة على سبيل المجاز ، هى من أهم مظاهر التغير الدلالى وأنواعه ، ويشير إلى ذلك أيضا أن حدوث الترادف أكثر ما يكون فى مجال الألفاظ المتقاربة فى المعنى .

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١١٣ .

الترادف هو نتيجة التطور اللغوى بمعناه الواسع وليس بسبب الوضع الذى نجهل عنه الكثير ولانعلم متى وكيف تم . فنحن نستبعد أن تكون هذه الكثرة من المترادفات نتيجة الوضع ولاسيما إذا قصد به الوضع فى اللغة الواحدة . فلا يعقل أن تضع اللغة الواحدة فى الأصل العشرات بل المئات من الأسماء للمسمى الواحد من غير فرق بينها فى الدلالة وعلى هذا القول نؤكد أن أغلب ألفاظ الترادف يعود إلى التغير الدلالى الذى ساعد على استعمال ألفاظ بخلاف معانيها الأصلية أو القديمة فى اللغة . وهذا ما يكشف عنه البحث اللغوى التاريخى فى المترادفات ، كما أن زوال الفروق بين الألفاظ أو تناسبها واستعمالها مترادفة يرجع فى الغالب إلى هذه الحقيقة اللغوية . وهذا ما أشار إليه الجاحظ قديماً بقوله : من أن الناس قد يستخفون ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها . وأنهم لا يفصلون بينها ، ولا يفتقدون منها ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال ^(١) . إن هذه الملاحظة اللغوية على قدر كبير من الأهمية ، لأن مسألة الإيثار اللفظى أو الخفة اللفظية وسهولة النطق لها أثر بين فى استعمال الناس ألفاظاً دون مراعاة للفروق بينها أو التباين فيها ، فيؤثرون الجانب اللفظى على الجانب المعنوى ولا يكثرثون بالدقة فى الدلالة وتحديدها كما هى فى أصل اللغة . وهذا ما يفسر لنا تناسى الفروق أو إغفالها فى كثير من الألفاظ المتقاربة فى المعنى التى صارت تستعمل بمعنى واحد ، ولعل ما يوضح ذلك أن الناس فى حياتهم يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات وتحديدها ، ويقنعون فى فهم الدلالات بالقدر التقريبى الذى يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب ، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التى تشبه المصطلح العلمى . وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الدقيقة المحددة التى تشبه المصطلح العلمى . وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة

(١) البيان والتبيين ج ٢ ص ٦٩٥ .

العامّة إيثاراً للتيسير على أنفسهم ، وميلاً لايسر السبل في خطابهم . ويبدو أثر ذلك واضحاً قوياً في الصفات والنعوت حين تصطنع في مجال أعم . وتلك هي الظاهرة التي جعلت للحية والسيف والعسل عشرات الأسماء في العربية ^(١) ويبدو أن الدكتور إبراهيم أنيس قد تأثر بما أشار إليه الجاحظ وهو ماعبر عنه بالموسيقى اللفظية التي شغلت العرب عن - ملاحظة الفروق بين الألفاظ المتقاربة مما أدى إلى ترادفها ، وأصبح العربي صاحب الأذن الموسيقية يضحى بتلك الفروق في الدلالات حتى يتمكن من نظم قوافيه وتنسيق أسجاعه ^(٢) . كما ذهب إلى إهمال الفروق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى واستعمالها مترادفة محمد المبارك لكنه رد ذلك إلى العموم والغموض وما أصاب العربية من انحطاط وتأخر ، فهو يرى فيه مظهراً سلبياً ولهذا ينبغي العناية بالفروق كما فعل اللغويون القدامى يقول : (لقد أصاب العربية في عصور الانحطاط المنصرمة مرض العموم والغموض والإبهام ، فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة فغدت مترادفة) ^(٣) .

وعلى أية حال إن ضياع الفروق بين الألفاظ واستعمالها مترادفة إنما كان بسبب التطور في الاستعمال ، أيّا كانت النظرة إلى هذا التطور وليس من الضرورة أن يكون هذا التطور اللغوي دائماً نحو الإيجاب . فسواء أكان هذا التغير الدلالي إيجابياً أم سلبياً فهو سبب ترادف كثير من الألفاظ .

ومهما يكن أمر تفسير الترادف وأسباب وقوعه ، فإننا نجد في اللغة الفاظاً بمعنى واحد متمثلة في الواقع اللغوي الذي يجري به الاستعمال وهو واقع

(١) دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس ص ١٥٥ .

(٢) دلالة الألفاظ ص ٢١٠ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية : محمد المبارك ص ٣١٨ - ٣١٩ ، ٢٣٣ .

لا سبيل إلى إنكاره . والناس فى الغالب لا يعرفون كيف حدث هذا ولا يعنيه سبب ذلك ، بقدر معرفتهم إن هذه الألفاظ تفضى إلى معنى واحد ولعل ابن جنى قد نظر إلى هذه الحقيقة فى حديثه عن الترادف ^(١) . وأكثر الترادف فى اللغة من هذا القبيل بكونه لا أصالة فيه لأن التباين هو الأصل فى هذه الألفاظ ثم ترادفت بسبب التغير الدلالى ، فإذا نظرنا إلى دلالة الألفاظ تبعاً لأصلها وحقيقتها فى اللغة فلا ترادف فيها ، أما إذا نظرنا إلى هذه الألفاظ تبعاً لدلالاتها الحالية وبحكم ما آلت إليه من استعمال بمعنى واحد ، دون التفات إلى ما كانت عليه من تباين فى الأصل ، فهى مترادفة .

ويترتب على تفسير الترادف ومعرفة سبل نشأته على النحو الذى تناولناه ، استخلاص حقيقة واضحة ، وهى أن فكرة الترادف ليست ثابتة ولا مطلقة تماماً فى كل الأحوال ، لقد كان معظم الترادف نتيجة التغير الدلالى وعلى هذا نقول إن الترادف إنما هو حالة تعرض لألفاظ من اللغة خلال حياتها نتيجة تغيرها الدلالى بفعل الاستعمال . إذن فحالة الترادف فى الألفاظ ليست مسألة ثابتة دائمة على امتداد الزمان والمكان بل هى مسألة نسبية تتغير باختلاف الزمان والمكان وتبعاً لحقيقة التغير فى الاستعمال . ومعنى هذا أنه ما كان غير مترادف قد يصير مترادفاً بسبب التغير الدلالى ، وما كان مترادفاً قد يصير متبايناً للسبب نفسه . وحتى الألفاظ التى تبدو فيها صفة الترادف أصيلة هى أيضاً عرضة للتغير الدلالى ، شأنها شأن الألفاظ الأخرى من حيث تغير معناها واختلاف استعمالها ، فهى ليست بمعزل عن مظاهر التغير الدلالى . ومن أجل هذه الحقيقة يجب أن يقيد الترادف بالزمان والمكان المعينين وضرورة ربطه ببيئة لغوية معينة لاقتراح حدوث هذه الظاهرة الدلالية بالظروف اللغوية عامة وبالتغير

(١) الخصائص لابن جنى ج ٢ ص ١٢١ .

الدلالى خاصة . فالقول بالترادف أو بخلافه إنما هو رهن بطبيعة التغير الدلالى فى الاستعمال وما يؤدى إلى ترادف هذه الألفاظ أو تباينها . فهو يتوقف على نوع الاستعمال ويختلف باختلافه تبعاً للزمان والمكان ويكفى للتدليل على ذلك ما سبق ذكره فى البحث من أمثلة كثيرة لألفاظ كانت متباينة فى الدلالة بحسب الأصل ثم صارت مترادفة بفعل التغير الدلالى .

وفى الأمثلة التى تناولها البحث من مردافات الداهية ^(١) وغيرها خير مثال على ذلك . وقد يحدث العكس فى اللغة ، فهناك ألفاظ قد كانت مترادفة ثم صارت متباينة بسبب - التغير الدلالى - أى التطور فى الاستعمال أيضاً ، فمن ذلك مثل كلمة الصلاة ومثلها الحج ، وكلمة البأس والعبير ^(٢) . وفى اللغة الكثير من الألفاظ التى كانت بمعنى واحد ثم صارت متباينة بفعل التطور فى الاستعمال مما أدى إلى اختلاف معانيها وانتفاء الترادف فيها ^(٣) ويؤيد هذا كله أن بعض العرب يستعملون ألفاظاً بمعنى واحد ويعدونها مترادفة ، فى حين أن بعضهم يفرقون بينها ويعدونها متباينة . وسبب ذلك هو الاختلاف فى الزمان والمكان ، وذلك أن زمان ومكان الاستعمال الأول ، هو غير زمان أو مكان الاستعمال الثانى . وهذا مما يشير أيضاً على نسبية الترادف وكونه ظاهرة غير ثابتة ولا مطلقة لدى جميع مستخدمى اللغة فهو ليس موضع اتفاق عندهم دائماً فى كل زمان ومكان وذلك بسبب الاختلاف فى الاستخدام اللغوى وتبعاً لتطور معانى الألفاظ وتغيرها من حال إلى حال . (فالإنسان يزد من مفرداته ولكنه ينقص منها أيضاً ويغير الكلمات فى حركة دائمة من الدخول والخروج ، ولكن

(١) المزهر ج١ ص ٤٢٧ .

(٢) أدب الكاتب ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) المزهر ج١ ص ٤٣١ ، وانظر الصحبى ص ٨٠ .

الكلمات الجديدة لا تطرد القديمة دائماً ، فالذهن يروض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات ويورعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة ^(١) .

ومن هذا نخلص إلى أن المترادفات لا تبقى هكذا نظراً لتطور الحياة والحضارة وكثرة العوامل والأسباب التي تؤثر فيها وتتحور معناها بحكم ظاهرة التغير الدلالي وفعله في معانى الألفاظ . ونستطيع إجمالاً ما توصلنا إليه في هذه الدراسة بأن الغموض الذى لحق هذا المفهوم كان سبباً رئيسياً فى الخفظ والاضطراب فى النظر إلى ظاهرة الترادف وفى التوسع فى الخلاف بين آراء اللغويين بشأنها ، فكان أن وقفنا على مفهوم دقيق للترادف يعود تبعاً للحس اللغوى العام ولطرائق الاستخدام مع ضرورة اتحاد الألفاظ فى الزمان والمكان والبيئة اللغوية .

كما أنه لا يمكن تفسير وقوع الترادف لسبب واحد بعينه ، ذلك أن هناك عدة أسباب لحدوثه ، وأهم سبب لوقوع الترادف كما جاء فى هذه الدراسة هو حقيقة التطور فى الاستخدام اللغوى ، لا التعدد فى الوضع كما ذهب كثير من اللغويين القدماء وبعض المحدثين . وإذا ما توسعنا فى فكرة التطور اللغوى يمكننا القول أن الترادف كان نتيجة لهذا التطور بمعناه الواسع ، لا اقتران حدوثه بالظروف اللغوية عامة وبالتغير الدلالي خاصة . إن الترادف واقع فى اللغة العربية لاسبيل إلى إنكاره وهو موضوع ينمية التطور ويدعمه الاستعمال ويشهد به الواقع اللغوى . ومن الجائز أن يكون ما كان مترادفاً فى مرحلة ما متبايناً فى مرحلة أخرى والعكس صحيح أيضاً مادامت الألفاظ اللغة جميعاً عرضة للتغير الدلالي .

(١) اللغة ٢٤٦ - ٢٤٧ .

المصادر والمراجع

- ١- الإحكام فى أصول الأحكام ، للحافظ أبى محمد على بن حزم الأندلسى
الظاهرى (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق أحمد محمد
شاكر ، مطبعة السعادة مصر .
- ٢- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (ت
٣٦٨ هـ) المطبعة الكاثوليكية بيروت .
- ٣- أدب الكاتب ، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (ت
٢٧٦ هـ) تحقيق ماكس كرينرت - أعادت
طبعه بالأوفست دار الصادر بيروت .
- ٤- إصلاح المنطق ، لأبى يوسف يعقوب بن اسحق السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ،
تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون ، دار المعارف مصر ١٩٧٠ .
- ٥- الأضداد ، محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٧ هـ) ، تحقيق محمد
أبو الفضل ابراهيم ، دار المطبوعات -
الكويت ١٩٦٠ .
- ٦- الاقتضاب ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البصليوسى (ت ٥٢١ هـ)
دار الجيل بيروت ١٩٧٣ م
- ٧- الألفاظ المترادفة ، لأبى الحسن على بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)
شرح وتصحيح محمد محمود الرفاعى -
مطبعة الموسوعات - مصر .

- ٨- انباء الرواة على انباء النحاة ، على بن يوسف بن إبراهيم القفطى (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية القاهرة .
- ٩- البحث اللغوى عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ، مطابع سجل العرب ، مصر ١٩٧١ .
- ١٠- البيان والتبين ، لأبى عثمان بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة دار التأليف - مصر ١٩٦٨ م .
- ١١- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدى (ت ١٣٠٥ هـ) دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ١٢- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبى حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى (ت ٥٠١ هـ)
- ١٣- التطور اللغوى التاريخى ، د. إبراهيم السامرائى ، دار الرائد - القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٤- التعريفات ، على بن محمد الشريف الجرجانى (ت ٨١٦ هـ) مكتبة لبنان بيروت ١٩٦٩ م .
- ١٥- التفسير البيانى للقرآن الكريم ، د. عائشة عبد الرحمن ، الطبعة الثانية دار المعارف - القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٦- تقويم اللسان ، لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق د. عبد العزيز مطر ، دار المعرفة - القاهرة ١٩٦٦ م .

١٧- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٠ هـ)
تحقيق د. إحسان عباس - مطابع دار العباد -
بيروت .

١٨- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، لأبي منصور موهوب بن أحمد بن
محمد الجواليقي (ت ٥٣٩ هـ) تحقيق عز
الدين التونخي - المجمع العلمي العربي .

١٩- جمهرة اللغة ، لأبي بكر بن محمد بن الحسن الأردى المعروف بابن دريد
(ت ٣٢١ هـ) مطبعة المثني ، بغداد .

٢٠- جمهرة الأمثال ، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥ هـ)
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المؤسسة
العربية للنشر ، القاهرة (١٩٦٤) .

٢١- الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها لابن السكيت ، تحقيق د.
رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٦٩ م .

٢٢- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق : محمد
على النجار ، دار الهدى - بيروت .

٢٣- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ، الطبعة الثانية ، المكتبة
الأهلية ، بيروت - ١٩٦٢ م .

٢٤- الدرة الفاخرة في الأمثال ، حمزة بن الحسن الأصبهاني ، تحقيق عبد
المجيد قطامشى - دار المعارف - بمصر
١٩٧١ م .

٢٥- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الثالثة مكتبة الأنجلو المصرية ،
القاهرة ١٩٧٢ م .

٢٦- دلالة الألفاظ العربية وتطورها ، د. مراد كامل ، مطبعة نهضة مصر ،
القاهرة ١٩٦٣ م .

٢٧- دور الكلمة فى اللغة، ستيفن أولمان ، ترجمة د. كمال محمد بشر مكتبة
الشباب ، الطبعة الثالثة - القاهرة ١٩٧٢ م .

٢٨- ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق شكرى فيصل ، دار
الفكر ، بيروت ١٩٦٨ م .

٢٩- ديوان أبى الطيب المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى ، تحقيق مصطفى السقا
وآخرين ، الطبعة الثانية، مصطفى الحلبي -
مصر .

٣٠- ذيل الفصيح - موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ البغدادى
(ت ٦٢٩هـ) نشر وتعليق محمد عبد المنعم
الحفاجى ضمن فصيح ثعلب .

٣١- رواية اللغة ، د. عبد الحميد الشلقانى ، دار المعارف بمصر - القاهرة
١٩٧١ م .

٣٢- شرح أدب الكاتب ، للجوالقى ، تقديم وتعليق ، مصطفى صادق
الرافعى مكتبة القدس القاهرة .

٣٣- الصحابى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، لأبى الحسين أحمد بن
فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق مصطفى الشويى
الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٣ م .

٣٤- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، اسماعيل بن حماد الجوهري
(ت ٣٩٥هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور
عطار ، مطابع دار الكتاب العربى - مصر .

٣٥- العربية دراسات فى اللغة و اللهجات ، يوهان فك ، نقله إلى العربية وحققه وفهرس له : د. عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

٣٦- علم اللغة العربية د. محمود فهمى حجازى ، وكالة المطبوعات الكويت ، ١٩٧٣ م .

٣٧- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة د. محمود فهمى حجازى ، المكتبة الثقافية ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠ م .

٣٨- علم اللغة مقدمة للقارئ العربى د. محمود السمران ، دار المعارف بمصر (١٩٦٢م) .

٣٩- علم اللغة ، د. على عبد الواحد وافى ، الطبعة الرابعة ، مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٩٥٧ م .

٤٠- الفروق اللغوية ، لأبى هلال العسكري ، مكتبة القدسى ، القاهرة .

٤١- فصول فى فقه العربية ، د. رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى دار الحماد للطباعة ، القاهرة ١٩٧٣ م .

٤٢- فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائى ، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٨ م .

٤٣- فقه اللغة ، د. على عبد الواحد وافى ، الطبعة السابعة دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٢ م .

٤٤- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، الطبعة الثانية ، دار الفكر الحديث - لبنان ١٩٦٤ م .

٤٥- فى أصول اللغة والنحو ، د. فؤاد حنا ترزى ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٦٩ م .

٤٦- فى اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ١٩٥٢ م .

٤٧- فى الأدب والنقد ، د. محمد مندور ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ .

٤٨- فى النقد الأدبى ، د. شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ م .

٤٩- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، جار الله محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٢٨هـ) دار الكتاب العربى ، بيروت .

٥٠- كنز الحفاظ فى كتاب تهذيب الألفاظ ، لأبى زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى (ت ٥٠٢هـ) تحقيق الأب لويس اليسوعى ، بيروت .

٥١- لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ م .

٥٢- لحن العامة والتطور اللغوى ، د. رمضان عبد التواب - مطابع البلاغ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧ م .

٥٣- لحن العوام ، لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى (ت ٣٩٧هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب - المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٦٤ م .

٥٤- لسان العرب ، لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور
(ت٧١١هـ) دار الصياد - بيروت ١٩٥٥م .

٥٥- اللغة ، ج فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ،
مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٠ .

٥٦- اللغة والمجتمع ، د. على عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر للطبع
والنشر - القاهرة (١٩٧١) .

٥٧- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر
١٩٦٦م .

٥٨- مثالب الوزيرين ، لأبى حيان على ابن محمد التوحيدى (ت٤١٤هـ)
تحقيق د. إبراهيم الكيلانى ، دار الفكر -
دمشق ١٩٦١م .

٥٩- مجمع الأمثال ، لأبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابورى
الميدانى (ت٥١٨هـ) تحقيق محيى الدين
عبد الحميد - الطبعة الثانية ، مطبعة السعادة
١٩٥٩م .

٦٠- المخصص ، أبو الحسن على بن إسماعيل بن سيد الأندلسى (ت٤٥٨هـ)
دار الصادر ، بيروت ، مصورة عن طبعة
بولاق الأميرية ، بالأوفست .

٦١- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد
المولى الطبعة الرابعة ، دار إحياء الكتب -
القاهرة .

- ٦٢- المعجم العربى نشأته وتطوره ، د. حسين نصار الطبعة الثانية ، دار مصر للطباعة ١٩٦٨ م .
- ٦٣- معجم المعانى للمترادف والمتوارد ، نجيب اسكندر- مطبعة الزمان بغداد - ١٩٧١ م .
- ٦٤- من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الرابعة ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٦٥- منطق أرسطو ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوى ، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة .
- ٦٦- المنطق التوجيهى ، أبو العلا عفيفى ، الطبعة الحادية عشرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .
- ٦٧- المنطق ومناهج البحث ، د. محمد فتحى الشنيطى ، بيروت ١٩٦٩ م .
- ٦٨- موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون ، للشيخ المولوى محمد على بن على التهانوى ، شركة خياط للكتب والنشر ، بيروت .